

النمط الثاني

في الجهات

وأجسامها الأولى والثانية.

الفصل الأول

إشارة

(١) أعلم أن الناس يشيرون إلى جهات لا تتبدل ،
مثل جهة الفوق ، والسفلى .

• الأجسام تنقسم باعتبار الجهات :

إلى ما يتقدم عليها ويحدها ، وهو أجسامها الأولى .

وإلى ما لا يتقدم عليها ، بل يحصل فيها ، وهو أجسامها الثانية .

(١) يريد إثبات جسم محدد للجهات ، محيط بالأجسام ذوات الجهة ، فنقول ،
قبل الخوض في تقرير ذلك : لما كانت الامتدادات التي تمر بنقطة ، ويقوم بعضها على
بعض ، على زوايا قوائم — أعني أبعاد الجسم — ثلاثة لا غير ؛ وكان لكل امتداد طرفان ؛
كانت الجهات بهذا الاعتبار ستة :

اثنان : منها طرفا الامتداد الطولى ، ويسميها الإنسان — باعتبار طول قامته ، حين هو
قائم — بالفوق والتحت .

الفوق منها : ما يلي رأسه بحسب الطبع .

والتحت : ما يقابله .

واثنان : منها طرفا الامتداد العرضي ، ويسميها — باعتبار عرض قامته — باليمين
والشمال .

ويشعرون إلى جهات تتبدل بالفرض ، مثل اليمين
والشمال فيهما يلينا ، ومثل ما يشبه ذلك .

واليمين : ما يلي أقوى جانبيه بحسب الأغلب .

والشمال : ما يقابله .

وإثنان : طرفا الامتداد الباقي ، ويسميها - باعتبار ثخن قامته - بالقدام والخلف :

والقدام : ما يلي وجهه .

والخلف : ما يقابله .

ثم يستعملها في سائر الحيوانات والأجسام ، حتى الفلك ، على هذا النسق :
وهذا باعتبار ما هو غير واجب ، وهو قيام بعض الامتدادات على بعض ، فأما إن
لم يعتبر ذلك ، كانت الجهات التي هي أطراف الامتدادات ، غير متناهية بحسب إمكان
فرضها في جسم واحد ، بالقياس إلى نقطة واحدة .

قال الفاضل الشارح : [الحكم بأن الجهات ست ، مشهور وليس بحق ؛ فإن الكرة
لا جهة لها بالفعل ، ولها جهات لا تنهاى بالقوة] .

أقول : وهذا صحيح .

ثم قال : - محاذياً لبعض المتقدمين - : [وأما المضلعات فعدد جهاتها ، عدد حدودها
النقطية والخطية والسطحية ، إن سمينا كل حد ، جهة .

أو مثل عدد الخطية ، والسطحية ، إن لم نعتبر النقطة . مثلاً المثلث جهاته ثلاث] .

أقول : هذه تسمية بخلاف ما تقرر فيما مر ؛ فإن المقرر هناك أن الجهة طرف
الامتداد ، وأضلاع المثلث ليست أطرافاً للامتدادات ، بل امتدادات هي أطراف السطح .

ونرجع إلى المقصود فنقول :

الجهات الست تنقسم إلى :

ما لا يتبدل بالفرض ، وهو الفوق والسفل .

وإلى ما يتبدل به ، وهو الأربعة الباقية .

وذلك لأن المتوجه إلى المشرق مثلاً ، يكون المشرق قدامه ، والمغرب خلفه ، والجنوب

يمينه ، والشمال شماله .

فَلَمَّا نَعُدُّ عَمَّا يَكُونُ بِالْفَرْضِ . وَأَمَّا الْوَاقِعُ بِالطَّبِيعِ فَلَا يَتَبَدَّلُ
كَيْفَ كَانَ ذَلِكَ .

ثم إذا توجه إلى المغرب ، يتبدل الجميع ؛ فصار ما كان قدامه خلفه ، وما كان
يمينه شماله ، وبالعكس — كذا —

فهذه تتبدل بالفرض ، وليس الفوق والسفل كذلك ؛ فإن القائم لو صار منكوساً ،
لا يصير ما يلي رأسه فوقاً ، وما يلي رجله تحتاً ، بل صارت رأسه من تحت ، ورجله من فوق .
وكان الفوق والتحت بحالهما .

والفاضل الشارح : جعل الفرض هو أن يصير الجانب القوي ضعيفاً ، والضعيف
قوياً ، يعنى اليمين شمالاً ، والشمال يميناً ، وهكذا في القدام والخلف .
والأرض فرض واقع . وهذا غير واقع .

وقال أيضاً : [الفوق والسفل يتبدلان بالفرض ، إن جعل الاعتبار بالرأس والقدم ؛
فإن قيام شخصين على طرفي قطر الأرض ، يقتضى أن يكون ما يلي رأس أحدهما ، يلي
قدم الآخر ، ولا يتبدلان ؛ إن جعل الاعتبار بما يقرب من السماء وما يقابله] .

أقول : ليس المراد من اعتبار الرأس والقدم ما يلي رأس الشخص وقدمه ؛ فإننا بيننا أن
ذلك يتبدل بالانتكاس ؛ بل المراد ما يلي الرأس والقدم بالطبع ، وعلى هذا لا يكون الطرف
الآخر من قطر الأرض ، هو الذى يلي القدم بالطبع .
وفسر أيضاً قوله : [وثل ما يشبه ذلك] .

بالفلك الذى يسمى الجانب الشرق منه يميناً ، والجانب الغربى شمالاً ، تشبيهاً بالإنسان
الذى يسمى جانبه الذى يظهر منه قوة حركته يميناً .

ويحتمل أن يفسر ذلك بالقدم والخلف ؛ لأنه ذكر الفوق والسفل ، واليمين والشمال ،
ولم يذكرهما . وهما يشبهان باليمين والشمال ، لتبدلهما بالفرض ؛ إلا أن الشيخ لما قيد اليمين
والشمال بقوله : [فيما يلينا] .

فتفسير قوله : [وما يشبه ذلك] .

بالفلك ، أولى ؛ لأن اتصاف الفلك بذلك إنما يكون بسبب تشبيهه بالإنسان .

وأما الأربعة الباقية للفلك — على وجه التشبيه المذكور — فوسط سمائه يشبه قدامه ؛
وما يقابله ، خلفه ، وأحد قطبيه علوه ، والآخر سفله .
وذلك شئ لا يتصور فيه فائدة .

الفصل الثاني

إشارة

(١) ثم من المحال أن يتعين وضع الجهة في خلاء ، أو ملاء متشابه ؛ فإنه ليس حد من المتشابه أولى بأن يجعل جهةً مخالفةً لجهة أخرى ، من غيره .

فيجب إذن أن يقع بشيء خارج عنه . ولا محالة أنه يكون جسمًا أو جسمانيًا . والمحدد الواحد - من حيث هو كذلك - فإنما يُفترض منه حد واحد - إن افترض - وهو ما يليه .

وفي كل امتداد يحصل جهتان ، وهما طرفان .

ثم لما بين الشيخ قسمة الجهات ، إلى ما بالطبع ، وما بالفرض قال :
[فلنعد عما يكون بالفرض]

أى فلنتجاوز عنه لأن الأمور الفرضية لا تنضبط .

(١) تقرير البرهان مع محاذاة ما في الكتاب أن نقول :

قد ثبت أن الجهة ذات وضع ، فالجهتان المعيّنتان بالطبع يكون تعين وضعهما : إما في شيء متشابه : خلاء كان أو ملاء . أو في شيء مختلف .

والأول محال ؛ لعدم أولوية بعض الحدود المفروضة فيه ، بأن يكون جهةً ، من سائرهما ، ولكون الحدود فيهما بالفرض ، وغير متناهية ، وكون الجهتين بالطبع اثنتين فحسب .
فإذن الثاني حق ، وهو أن يكون ذلك التعين بشيء مختلف خارج مما يشابه . وذلك الشيء لا محالة يكون جسمًا أو جسمانيًا ؛ لوجوب كونه ذا وضع ، فهو إما جسم واحد يحدد

وعلى أن الجهات التي في الطبع ، فوق ، وسفل - وهما
اثنتان - فالتحدد إذن إما أن يقع بجسم واحد - لا من
حيث كونه واحداً - وإما أن يقع بجسمين .

والتحدد بجسمين إما أن يكون أحدهما محيطاً ، والآخر
محاطاً به ، أو يكون وضع الجسمين متبايناً .

الجهتين معاً ، أو جسمان يحدد كل واحد منهما واحدة .

والجسم الواحد يكون محدداً :

إما من حيث هو واحد .

أولاً من حيث هو واحد .

فهذه أقسام ثلاثة .

أما الجسم الواحد ، من حيث هو واحد ، فلا يمكن أن يكون محدداً ؛ لأن كل
امتداد فله جهتان هما طرفاه ؛ وذلك لوجوب تناهيه ، كما مر .

وكذلك اللتان بالطبع ، فإنهما أيضاً طرفا امتداد ، فالمحدد يجب أن يحدد طرفين معاً .
والجسم الواحد ، من حيث هو واحد ، إن حدد ما يليه بالقرب ، فلا يمكن أن يحدد
ما يقابله ؛ لأن البعد عنه ليس بمحدد .

وإذا بطل هذا القسم ، بقى أن يكون المحدد :

إما جسماً واحداً ، لا من حيث هو واحد .

وإما جسمين .

ثم نقول : وهذا الثاني أيضاً باطل ، لأن التحديد بجسمين لا يخلو :

إما أن يكون على سبيل إحاطة أحدهما بالآخر .

أو على سبيل المباينة .

والأول يقتضى دخول المحاط في التحديد بالعرض ، لأن المحيط وحده كاف في تحديد
امتدادين بالقرب الذي يتحدد بإحاطته ، والبعد الذي يتحدد بأبعد حد من محيطه ، وهو مركزه .

فهذا القسم راجع إلى ما كان المحدد جسماً واحداً ، لا من حيث هو واحد .

وأما القسم الآخر ، وهو أن يكون بالمباينة ، فإنه باطل بوجهين :

أحدهما : أن كل واحد من الجسمين لا يتحدد به إلا القرب منه ، ولا يتحدد البعد عنه .

وإذا كان أحدهما محيطاً ، والآخر محاطاً به ، دخل المحيط به في ذلك التأثير بالعرض ؛ وذلك لأن المحيط وحده ، يحدد طرفي الامتداد ، بالقرب الذي يتحدد بإحاطته ، والبعيد الذي يتحدد بمركزه ، سواء كان حشوّه ، أو خارجاً عنه ، خلافاً أو ملائمة .

وإذا كان على الوجه الأخير ، يتحدد به جهة القرب ، وأما جهة البعد فلم يجب أن يتحدد به ؛ لأن البعد عنه ليس يجب أن يكون محدوداً حداً معيناً ، ما لم يكن محيطاً ، ولم يكن الثاني أولى بأن يقع منه في محاذاة دون أخرى ممكنة إلا لما نزع يجب أن يكون له معونة في تقدير الجهة . ويكون جسمانيّاً ، ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه .

فمن البين أن تقدير الجهة وتحديدتها إنما يتم بجسم واحد ، لكن ليس لأنه على طبيعته كيف اتفق ، بل من حيث

فإذن لا تتخذ الجهتان معاً بكل واحد منهما . وقلنا : إن المحدد يجب أن يحدد جهتين معاً .
والثاني : أن لكل واحد منهما جهات لا تنتهي بحسب فرض الامتدادات الخارجة منه . ووقوع الآخر منه في جهة من تلك الجهات ، وعلى بعد معين منه . دون سائر الأبعاد الممكنة ، ليس بأولى من وقوعه في جهة أخرى ، وعلى بعد آخر مما يمكن ؛ فإن الوقوع في كل جهة ، وعلى كل بعد من ذلك ، ممكن بحسب العقل ، وإن امتنع فلما نزع مؤثر في التحديد . وهو أيضاً يجب أن يكون جسمانيّاً ذا وضع ، والكلام في وقوعه في بعض جهات هذين ، دون بعض ، وعلى بعد معين منهما ، كالكلام فيهما ، فإن علل هذين صار دوراً ، وإلا فتسلسل .

هو بحال ما ، موجبة لتحديدين متقا بلين . وما لم يكن الجسم محيطاً ، يتحدد به القرب ولم يتحدد به ما يقابله .

الفصل الثالث

إشارة

(١) كل جسم من شأنه أن يفارق موضعه الطبيعي ، ويعاوده ؛ يكون موضعه الطبيعي متحدد الجهة له ، لا به ، لأنه قد يفارقه ويرجع إليه وهو في الحالتين ذو جهة .
ولما بطل هذا القسم ، ثبت أن تحديد الجهة يتم بجسم واحد ، لا من حيث هو واحد ، ولا على أى وجه اتفق ، بل من حيث الإحاطة ، وهى الحال الموجبة لتحديدين متقابلين ، كما مر :

فلذا نحدد الجهات جسم واحد محيط بالأجسام ذاوت الجهات .
(١) يريد بيان امتناع الحركة المستقيمة على محدد الجهات ، وبيان تقدمه على الأجسام التى تجوز الحركة المستقيمة عليها .

وتقريره : أن كل جسم له موضع طبيعى ، فلا يخلو :
إما أن لا يكون من شأنه مفارقة موضعه ، ومعاودته إليه .
وإما أن يكون من شأنه ذلك .

والأول : هو الذى لا تجوز الحركة الأينية عليه .

والثانى : هو الذى تجوز عليه ، وتكون مفارقة موضعه بالقسر ، ومعاودته إليه بالطبع ، ويكون هو فى الحالتين ذا جهة يتحرك فيها لا محالة .

ومثل هذا الجسم لا يجوز أن تتحدد به جهة موضعه الطبيعى ، لأن جهته متحددة عند وجوده فيه ، وعند لا وجوده ، بل تكون متحددة لأجله ، حتى يصح منه أن يخرج عنه مفارقاً ، وبطلبه معاوداً .

أو يجب أن يكون ذلك التحدد بسبب جسم آخر ، فذلك الجسم الآخر ، وهو علة

فيجب أن يكون تحدّد جهة موضعه الطبيعي ، بسبب جسم غيره ، هو علة لما هو قبل هذا المفارق أو معه فقط .
فذلك الجسم له تقدّم ما ، في رتبة الوجود ، على هذا بعلية ،
أو على ضرب آخر .

الجهة هذا الجسم الذي يفارق الموضع ويعاوده .

وهذا الجسم لا يمكن أن يوجد متقدماً على الجهة ، لأنه لا يتصور أن يكون متحركاً في جهة ، حالتي المفارقة والمعاودة ، والجهة لم توجد بعد . فهو إما متأخر عن الجهة ، وإما مع الجهة ، معية امتناع الانفكاك عنها - كذا -

فإذن الجسم الذي هو علة الجهة متقدم على هذا الجسم ؛ لأنه متقدم على ما يتقدمه أو على ما لا يتأخر عنه ، مما هو معه - أعني الجهة - والمتقدم على المتقدم متقدم ، وعلى المعى أيضاً ، كما مر بيانه ، في بيان أن الصورة ليست علة للهوى ، فهو متقدم على الإطلاق بضرب من التقدم ، إما بالعلية أو بالطبع .
وهذا ما في الكتب .

وظهر منه أن الجسم المحدد للجهات لا يجوز أن يفارق موضعه ، فلا يصح منه الحركة الأينية .

فإن قيل : لو قال الشيخ : [محدد الجهات لا يجوز عليه الحركة الأينية ؛ لأن الحركة الأينية تستدعي جهة ، والجهة إنما تتحدد به] لكفاه .

فما الفائدة في تقييد الحركة بأن تكون من الموضع الطبيعي وإليه ؟

قلنا : إن الجهات لا تتمايز إلا بكون بعضها طبيعياً لبعض الأجسام ، وبعضها غير طبيعي . والحاجة إلى إثبات المحدد ، هي لتمايز الجهات بالطبع ، لا لإثباتها كيف كان ؛ وإلا لكان البرهان على تهاوي الامتدادات كافياً في إثبات الجهات التي هي مقاطع الامتدادات

وأبشاً : لهذا السبب خص ما بالطبع من الجهات بالنظر ، وتجاوز عما باله ض .

واعلم : أن تقدم محدد الجهات على ذوات الجهة ، يجوز أن يكون بالعلية ، لامن حيث كون ذوات الجهات أجساماً ؛ فإن الجسم لا يجوز أن يكون علة فاعلية لجسم آخر - كما

الفصل الرابع

تذنيب

(١) فيجب أن يكون الجسم المحدد للجهات :

إما على الإطلاق محيطاً ، ليس له موضع يكون فيه ،
وإن كان ليس له وضع بالقياس إلى غيره .

سيجيء بيانه - بل من حيث ذوات جهات : أعنى يكون علة لهذا الوصف اللازم لها .
ويجوز أن تكون بالطبع ؛ فإن رَفَع المحدد - من حيث هو محدد - يوجب رفع ذوات
الجهة ، من حيث ارتفاع الجهة . ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد ، من حيث هو
محدد . ولهذا لم يجزم الشيخ ههنا بأحد القسمين .

وأيضاً لم يذكر الشيخ أن وجود الجهة - بعد امتناع تأخره عن وجود الأجسام ذوات
الجهة - هل يجوز أن يكون متقدماً عليه ، أم لا ؟

وذكر الفاضل الشارح : أن الأليق بما ذكره في « النقط السادس » في بيان أن الحاوى

ليس علة للمحوى ، أنه لا يجوز ذلك ؛ لأن عدم الخلاء مقارن لوجود ذوات الجهة ؛ فإن
تأخر وجودها عن وجود الجهة ، تأخر عدم الخلاء أيضاً عنه . والمتأخر عن الشيء ممكن معه .
فإذن عدم الخلاء ممكن مع وجود الجهة ، لا واجب ؛ ويلزم منه كون الخلاء ممكناً
في ذاته ، ممتنعاً بغيره . وهو محال .

(١) يريد أن يُذنب إثبات محدد الجهات ، وكونه غير ذى جهة ، ببيان سائر
أحواله ، فنقول في تقريره :

الموضع ، والمكان : اسمان مترادفان . وهما عند الشيخ عبارتان عن السطح الباطن للجسم
محيط بالجسم ذى المكان ، وبماسه بذلك السطح .

الوضع : يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة ، كما مر . والمراد ههنا ما هو لإحدى
المقولات .

وهو هيئة تعرض للجسم ، بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض ، وإلى أشياء من ذوات

وإن كان ليس محيطاً على الإطلاق ، فيكون له موضع لا يفارقه .

(٢) ولعله لا يكون المحدد الأول ، إلا القسم الأول .

الوضع غير ذلك الجسم ؛ إما خارجة عنه ، أو داخلة فيه : كالقيام فإنه هيئة عارضة للإنسان بحسب انتصابه ، وهو نسبة بعض أجزائه إلى بعض ، وبحسب كون رأسه من فوق ، ورجليه من تحت . وهو أيضاً نسبة أجزائه إلى الأشياء الخارجة عنه .

ولولا هذا الاعتبار ، لكان الانتكاس أيضاً قياماً .

وإذا تقرر هذا فنقول : الأجسام تنقسم :

إلى محيط على الإطلاق ، غير محاط .

وإلى ما عداه ، مما هو محاط .

وظاهر مما ذكرنا أن القسم الأول لا موضع له أصلاً ، وله وضع ، ولكن بحسب نسب بعض أجزائه إلى بعض ، وبحسب الأشياء الداخلة فيه ، وأما بحسب الأشياء الخارجة عنه ، فلا .

وأما القسم الثاني فله الموضع والوضع ، بحسب الاعتبارات جميعاً .

وإذ تبين هذا ، وقد تبين فيما مر أن محدد الجهات محيط بذوات الجهة ، فهو لا يخلو :

إما أن يكون محيطاً على الإطلاق ، ويكون حكمه في الموضع والوضع ما ذكرناه .

وإما أن يكون محيطاً لا على الإطلاق ، بل محيطاً بذوات الجهة ، ومحاطاً بغيره .

ويكون — لا محالة — له موضع ووضع ، إلا أنه يجب أن لا يفارق موضعه ؛ لأننا بيننا أن المحدد لا يجوز أن يفارق موضعه ، ويعاوده .

(٢) معناه : لعل الأمر في نفسه ، هو أن المحدد الأول لا يكون إلا المحيط المطاق .

ثم إن كان للقسم الثاني وجود محاط بالأول ، يتحدد موضعه به ؛ أي إن كان محدد

محيطاً بما يحده ، ومحاطاً بما يتحدد به ، فيجب أن يتحدد بالأول موضع هذا الثاني وموضعه ،

ثم يتحدد بالثاني جهات الحركات المستقيمة .

وقد بني الأمر على التشكيك ؛ لأن غرضه تحديد الجهات كيف كان ، وهو حاصل

فإن كان للقسم الثاني وجود ، يتحدد بالأول موضعه ،

على تقدير أن يكون المحدد شيئاً واحداً ، وعلى تقدير أن يكون شيئين ، أحدهما قبل الآخر ومحيط به .

وإن كان الحق في نفسه ، هو أن المحدد الأول الذي لم تتحدد جهة قبله ، يجب أن يكون محيطاً على الإطلاق ، وليس له موضع ، على ما عرّض به ؛ وذلك لأن المحاط الذي له موضع متحدد يحتاج في تحدد موضعه إلى غيره ، فإن محدد موضعه متقدم على موضعه ، ولا يجوز أن يكون هو متقدماً على موضعه الخاص به . وأما بعد تحدد موضعه فيجوز أن يصير محدداً لموضع غيره ، وحينئذ لا يكون هو المحدد الأول ، بل يجب أن يكون قبله محدد آخر .

فإذن المحدد الأول هو المحيط المطلق .

ولما كان الشيخ غير محتاج إلى هذا البيان لم يصرح به .

وإنما قيد وجود القسم الثاني في قوله : [فإن كان للقسم الثاني وجود] .

بقوله : [يتحدد بالأول موضعه] .

تنبيهاً على أن وجوده لا يكون إلا كذلك .

وكرر هذا المعنى بقوله : [فيتحدد به موضع الثاني] .

لأنه تالي المنصلة التي أوطأ : [فإن كان] .

وأما المراد بقوله : [ووضعه] .

فيحتمل أن يكون « الوضع » الذي هو المقولة ؛ لأن وضع الثاني بحسب الأشياء الخارجة عنه ، إنما يتحدد بالأول .

ويحتمل أن يكون بمعنى التعيين لقبول الإشارة ؛ فإن هذا المعنى لا يحصل للجسم الذي له موضع ، إلا بحصوله في الموضع .

وقال الفاضل الشارح : [سبب التشكيك أن الحجة على كون المحدد هو المحيط

الأول ، هي أنه كان في تحصيل جهتي القرب والبعد ، ودخول المحاط في التحديد ، يكون بالعرض ، على ما مر .

وعليه شكّان :

فيتحدد به موضع الشانى ووضععه . ثم يتحدد بعد ذلك جهات الحركة المستقيمة .

أولهما : أن هذا يستقيم لو كان الأول متقدماً على الثانى ، حتى يقال : إذا اجتمع للجهة علتان مستقلتان بالعلية ، وأحدهما أقدم ، فإنها تكون مستعدة إلى ما هى أقدم . لكن الشيخ سيبين فى « النقط السادس » أن الحاوى ليس بأقدم من محوئه ، وإلا لكان الخلاء ممكناً لذاته .

فإذن لا يكون الحاوى أولى بالتحديد من المحوى .
وثانئهما : أن المحيط كالفلك الأعظم على تقدير تقدمه فى الوجود لا يكون محدداً للجهات العناصر ؛ لأن النار مثلاً إنما تطلب مقعر الفلك الأعظم ، أو مقعر فلك القمر . والأول باطل ؛ وإلا لكانت النار فى حيزها أبداً بالقصر .

والثانى : يقتضى أن يكون فلك القمر هو المحدد لمقعره ، الذى تطلبه النار .
قال : ولأجل هذين الشكين ، تشكك الشيخ فى كلامه ، ولولا الشك الثانى ، لكان إسناد التحديد ، إلى المحيط المطلق ، أولى ، لا لكونه أقدم ، بل لكونه أعظم وأقوى . ولأجل ذلك ذهب إليه الشيخ . وأما أنا فلقوة هذا الشك لم أحكم بتلك الأولوية [.
وأقول : وأما وجه تقدم المحيط على المحاط ، فقد مر ، وسيأتى له بيان آخر .
وأما الشك الثانى : فليس بوارد .

أما أولاً : فلأنه يقتضى أن يكون محدد جهة الهواء ، هو النار ، ومحدد جهة الماء ، هو الهواء . وهذا مما لم يقل به قائل .

وأما ثانياً : فلأن العنصر لا يطلب ما هو الجهة بالطبع ، بل يطلب ما هو مكانه الطبيعى فى جهة من الجهات ، سواء كان مكانه مشتملاً على حاق تلك الجهة ، كالأرض أو لم يكن ، كباقي العناصر .

ولذلك كانت الجهات بالطبع اثنتين . والأمكنة الطبيعية أكثر .
وليس يجب من كون فلك القمر ، علة لمقعره الذى هو مكان النار ، أن يكون علة لتحديد الفوق ؛ فإننا — على الأصل المذكور — إذا فرضنا متحركاً يحتاز على حيز النار ،

(٣) ويكون الأول إنما يخلق به أن يكون متقدماً في رتبة الإبداع .

ويصعد في فلك القمر ، نحكم جزماً بأنه ذاهب إلى جهة فوق ، ولا نقول : إنه ذاهب من جهة فوق إلى ما يقابله .

فإذن ليس فلك القمر هو المحدد لجهة فوق .

وأما قولهم : الخفيف المطلق هو الذى يطلب جهة فوق على الإطلاق ، فليس المراد أنه يطلب أن يكون فوق جميع الأجسام على الإطلاق ، بل فوق العنصر فقط .
والفاضل الشارح : أورد المتن في هذا الموضع هكذا :

[فإن كان للقسم الثانى وجود ، فيحدد بالأول موضعه ، ويتحدد به موضع الثانى وموضعه . ثم تتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة] .

وفسره : [بأن المحدد ، إن كان غير الفلك الأعظم ، فيحدد بالأعظم موضع المحاط الأول ، كفلك الثوابت ، ويتحدد به موضع ما تحته ، كفلك زحل ، ثم يتحدد - بعد تحدد مواضع الأفلاك على الترتيب - جهات الحركات المستقيمة] .
وذلك يقتضى أن يكون الثانى فى قول الشيخ : [موضع الثانى] .
ثالثاً فى المعنى .

(٣) أى خليق بالمحدد الأول أن يكون فى ترتيب الإبداع متقدماً ، وهو : بأن تكون الوسائط بينه وبين المبدأ الأول تعالى ذكره ، أقل مما بين سائر الأجسام وبينه .
وأيضاً : بأن يكون ما دونه محتاجاً إليه فى تحدد مكانه . ولا يلزم من ذلك احتياج ما دونه إليه ، فى تحقق ذاته ، فلا يلزم إمكان الخلاء لذاته على ما سنده فى « النمط السادس » .

والفاضل الشارح : ذكر أقسام التقدم ، وبين أن تقدم الفلك الأعظم ليس بالزمان قطعاً ، ولا بالعلية لما سياتى ؛ فإن لم يكن محدداً لجهات سائر الأجسام ، فلا يكون أيضاً بالطبع .

فيبقى أن يكون متقدماً :

إما بالبشرى ؛ لأنه أعظم .

أو بالرتبة . كما مر .

(٤) ويكون متشابهه نسب وضع ما يُفرض له أجزاء ؛
فيكون مستديراً .

الفصل الخامس

إشارة

(١) الجسم البسيط هو الذى طبيعته واحدة ، ليس

(٤) المحدد الأول لا يجوز أن يكون مؤلفاً من أجسام مختلفة أو متشابهة ؛ لأن اختصاص كل جسم منها ، بأن يكون فى جهة من الأشياء الداخلة فيه ، دون جهة ، يقتضى امتناع تأخر الجهة عن أجزائه المتقدمة عليه ، ويلزم من ذلك تقدم الجهة على محدها .

فإذن هو بسيط ليس له أجزاء إلا بالفرض ، ويجب أن تكون نسبة تلك الأجزاء المفروضة ، بعضها إلى بعض ؛ وجميعها ، إلى المركز — وهو الذى يلحقها الوضع بسببه — متشابهة ؛ لأنها إن اختلفت ، فصار بعض الأجزاء أقرب إلى المركز ، من بعض ، لزم من اختصاص القريب بجهة وبُعد ، غير جهة البعيد وبعده ، اختلاف جهات أجزاء المحدد ويلزم من ذلك أيضاً تقدم الجهة على محدها . هذا خلف .

وتشابه أجزاء الشيء فى الوضع ، وهو الاستدارة .

فإذن محدد الجهات مستدير الشكل .

(١) يريد بيان حال البسائط من الأجسام .

ونحن قد ذكرنا — فى عدة مواضع — أن الطبيعة تطلق على معان . وذكرنا بعض تلك المعانى بحسب الحاجة .

فمنها : أن يقال : إنها مبدأ أول لحركة ما تكون فيه وسكونيه . بالذات لا بالعرض . ويراد بالمبدأ ، المبدأ الفاعلى وحده .

وبالحركة أنواعها الأربعة ؛ أعنى :

الأيئية ، والوضعية ؛ والكمية ؛ والكيفية .

فيه تركيب قووى وطبائع .

وبالسكون ، ما يقابلها جميعاً .

وهى بانفرادها لانكون مبدءاً للحركة والسكون معاً ، بل مع انضيااف شرطين هما :
عدم الحالة الملائمة .

ووجودها .

ويراد بما يكون فيه : ما يتحرك ويسكن بها ، وهو الجسم .

ويتحرز به :

عن المبادئ الصناعية والقسرية ، فإنها لانكون مبادئ لحركة ما تكون فيه .

وبالأول : عن النفوس الأرضية ، فإنها تكون مبادئ لحركات ما هى فيه ، كالأنماء
مثلاً ، إلا أنها تكون مبادئ باستخدام الطبائع والكيفيات . وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم
عند التحريك لا يخرجها عن كونها مبدءاً أول ، لأنه بمنزلة آلة لها .

ويراد بقولهم : « بالذات » أحد معنيين :

أحدهما : بالقياس إلى المحرك ، وهو أنها تحرك لا عن تسخير قاسر لإياها ، بل بذاتها ،
على وجه يوجب الحركة ، إن لم يكن مانع .

وثانيهما : بالقياس إلى المتحرك ، وهو أنها تحرك الجسم المتحرك بذاته لا عن سبب

خارج .

ويراد بقولهم : « لا بالعرض » أيضاً ، أحد معنيين .

أحدهما : بالقياس إلى المحرك ، وهو أن الحركة الصادرة عنه . لا تصدر بالعرض ؛
كحركة الساكن فى السفينة المتحرك ، وهو أنها تحرك الشيء الذى ليس متحركاً بالعرض ،
كصنم من نحاس : فإنه يتحرك من حيث هو صنم ، بالعرض .

والطبيعة : بهذا المعنى تقارب الطبع الذى يعم الأجسام حتى الفلك .

فربما يزداد فى هذا التعريف قولهم : « على نهج واحد ، من غير إرادة » .

وحيث يتخصص المعنى المذكور ، بما يقابل النفس ؛ وذلك لأن المتحرك . يتحرك .

لما على نهج واحد ، أو لا على نهج واحد .

وكلاهما بإرادة ، أو من غير إرادة .

(٢) والطبيعة الواحدة تقتضى - من الأشكال والأمكنة ،
وسائر ما لا بد للجسم أن يلزمه - واحداً غير مختلف .

فبدأ الحركة على نهج واحد من غير إرادة ، هو الطبيعة ، وإرادة هو القوة الفلكية
ومبدؤها لا على نهج واحد ، ومن غير إرادة ، هو القوة النباتية .
وإرادة هو القوة الحيوانية .
والقوى الثلاث تسمى نفوساً .
فهذا معنى الطبيعة .

وأما القوة : فقد ذكرنا أنها مبدأ التغير من شئ في غيره ، من حيث هو غيره .
وفائدة هذا القيد ، أن الشئ الواحد ، من حيث هو واحد ، يمتنع أن يكون فاعلاً
وقابلاً ؛ مثلاً ، الطبيب إذا عالج نفسه ، فلا يقبل العلاج من حيث هو طبيب . بل من
حيث هو مريض ، والحيثيتان يقتضيان التغاير .

فقول الشيخ [الجسم البسيط ، هو الذى له طبيعة واحدة] تعريف للبسيط .
ونعنى بالطبيعة ما يعم الأجسام ، أى هى الشئ الذى يكون المبدأ المذكور فيه واحداً ؛
لا أن الأفعال الصادرة عنه واحدة ؛ وذلك لأن الطبيعة الواحدة قد تتكرر أفعالها باعتبارات
مختلفة ، كما ذكره فى هذا الفصل ، وزاده وضوحاً بقوله .

[ليس فيه تركيب قوى وطبائع] أى لا يكون مجتمعاً من أشياء مختلفة ، لكل واحد
منها طبيعة وقوة أخرى ، وتلك من جملتها شئ واحد ، فإن مثل هذا يقابل البسيط .
بل تكون طبيعة الأجزاء ، والكل جميعاً ، شيئاً واحداً .

(٢) ههنا أعراض لا يمكن أن ينفك الجسم فى وجوده عنها :
كالأين ، والوضع ، والشكل ، والكيف ، والكم ، وغير ذلك .
وطبيعة الجسم لا محالة تقتضى من كل نوع شيئاً ما ، على ما سيأتى فى الفصل التالى
لهذا الفصل .

فالطبيعة الواحدة تقتضى من كل جنس منها ، شيئاً واحداً ، على نهج واحد .
ولا يختلف اقتضاؤه بالأوقات والأحوال ، إلا إذا منعها مانع من ذلك .

(٣) فالجسم البسيط لا يقتضى إلا شيئاً غير مختلف .

الفصل السادس

إشارة

(١) إنك لتعلم أن الجسم إذا خُلّي وطباعه ، ولم يعرض

(٣) هذه نتيجة لقوله :

[الجسم البسيط له طبيعة واحدة ، والطبيعة الواحدة تقتضى شيئاً غير مختلف] .
والفاضل الشارح قال : [هذا الحكم ليس بنتيجة لهما ، لاحتمال أن يكون البسيط قوة حيوانية تصدر عنه بها أشياء مختلفة .

لكن لما كان الحق أن البسيط العنصرى ، ليس ذا قوة حيوانية ، ولا تصدر عن الفلكى أشياء مختلفة ، صح هذا الحكم] .

وأقول : وضع المقدمتين المذكورتين ينأى هذا الاحتمال ؛ لأن قولنا : القوة الحيوانية تصدر عنها أشياء مختلفة ينتج مع كبرى القياس المذكور — وهى أن الطبيعة الواحدة لا تصدر عنها أشياء مختلفة — إن القوة الحيوانية ليست بطبيعة واحدة .

وهذه النتيجة مع صغرى القياس المذكور — وهو قولنا : الجسم البسيط له طبيعة واحدة — تنتج أن الجسم البسيط لا يكون ذا قوة حيوانية .

(١) يريد بيان أن الجسم لا يخلو عن موضع وشكل طبيعيين ، وأن فيه طبيعة تقتضى ذلك .

وإنما خص البيان بهما ؛ لأن :

أحدهما : وهو الموضع ، مختلف الأجسام .

والثانى : وهو الشكل . متشابه .

وسائر الأعراض المذكورة يمكن أن تثبت بمثل هذا البيان ؛ لأنها لا تخلو :

له من خارج تأثير غريب ، لم يكن له بد من موضع معين ،
وشكل معين .

إما عن التشابه .

أو عن الاختلاف .

فقال [إن الجسم] وأراد به البسيط والمركب جميعاً ، ولم يقل : [كل جسم] ؛
لأن محدد الجهات لا موضع له .

وقال : [إذا خلى وطباعه] ولم يقل [وطبيعته] ؛ لأن الطبيعة على بعض الوجوه
لا تتناول الفلكيات . والطباع تتناولها .

واشترط أن لا يعرض له من خارج تأثير غريب ؛ لأن التأثير الغريب ربما يقتضى
للجسم موضعاً أو شكلاً قسرياً ، كتأثير الحرارة والإناء المكعب فى الماء ؛ فإن أحدهما
يُصعده ، والثانى يكعبه .

وقال : [لم يكن له بد من وضع معين ، وشكل معين] لأن المطلق منهما يقتضيه
الأمر المشترك بين الجميع . وأما المعين فإنما تقتضيه الطبيعة الخاصة ، المطلوب إثباتها .

وفى بعض النسخ

[لم يكن له بد من موضع معين] .

وعلى تقديره يكون الوضع ههنا هو : الهيئة العارضة للجسم بسبب نسب بعض أجزائه
إلى بعض . الذى هو المقولة التى تعرض بسبب نسب أجزاء الجسم إلى غير الجسم ؛ كما
حمله الفاضل الشارح على ذلك ؛ لأنه مما يقتضيه تأثير غريب من خارج .

وعلى هذا الوجه ، يكون الحكم كلياً ؛ لأن محدد الجهات أيضاً له وضع . إلا أن ذكر
الشكل يغنى عن ذكر الوضع بحسب ترتيب الأجزاء ؛ فإنه هيئة تعرض للجسم بعد الوضع ،
بذلك المعنى .

وأما الوضع بالمعنى الثالث . وهو : كون الجسم بحيث يقبل الإشارة الحسية . فهو أمر
تقتضيه الجسمية الحالة فى الميولى . على ما تقدم . وليس مما يتعلق بالطباع المختلفة .
فإذن لا وجه لحمل الوضع ههنا على ذلك المعنى .

فإذن في طباعه مبدأ استيعاب ذلك .

(٢) وللبيسيط . مكان واحد يقتضيه طبعه . وللمركب

ما يقتضيه الغالب فيه : إما مطلقاً ، وإما بحسب مكانه ،

ثم قال :

[فإذا في طباع الجسم مبدأ لاستيعاب ذلك] .

وذلك لأن وجود العارض للشيء . يدل على وجود سبب يقتضى ذلك العرض .

والسبب يكون إما خارجاً ، أو غير خارج .

وفي هذا الموضع لا يمكن أن يكون خارجاً عنه ؛ لأننا فرضنا خلو الجسم عما يؤثر فيه

خارجاً عنه ، وبقي الجسم وحده غير منفك عن هذا العارض .

فإذن السبب غير خارج . وهو يكون :

إما أمراً مشتركاً فيه ، بين الأجسام ، كالصورة الجسمية .

أو أموراً مختلفة يختص كل واحد منها ببعض الأجسام .

والأول : يقتضى أن يشترك الجميع في اقتضاء الموضع المعين . وليس كذلك .

فإذن هي أمور مختلفة غير خارجة عن الجسم ، وهي طبائع الأجسام .

فإذن في طباع الجسم شيء هو مبدأ استيعاب ذلك الموضع المعين ، والشكل المعين .

ولمّا قال : [مبدأ استيعاب ذلك] .

ولم يقل : [مبدأ ذلك] . أو [مبدأ وجوب ذلك] لأن الحصول في الموضع المعين ،

والشكل بالشكل المعين ، ربما يزيلهما القسّر كما ذكرنا . لكن الجسم يكون بحيث يعود

إلى ما يقتضيه طباعه منهما ، عند زوال القسّر .

ولو كان الطباع مبدأ لهما ، أو لوجوبهما . لزال عند زوالهما . لكن لما كان مبدأ

للاستيعاب ، كان في جميع الأحوال مستوجباً لهما .

(٢) لما فرغ من بيان أن كل جسم يقتضى موضعاً وشكلاً بحسب الطبيعة ،

على الإجمال ؛ شرع في التفصيل ، وبدأ بالموضع .

واعلم أن الجسم :

إما بسيط . وإما مركب .

أو ما اتفق وجوده فيه ، إذا استوت المجاذبات فيه . فكل جسم له مكان واحد .

والبسيط لا يمكن أن يقتضى إلا مكاناً واحداً لما مضى .
ولما لم يكن للبسيط جزء إلا بعد وجود الكل ، لم يكن لمكانه جزء إلا كذلك .
والسبب الذى يقتضى تجزئة المتمكن ، يقتضى تجزئة المكان . فكان الجزء ، هو جزء مكان الكل .

وأما المركب فلا مكان يختص به فى أصل الإبداع ؛ لأن التركيب أمر يعرض بعد الإبداع . وإيجاد مكان على سبيل الإبداع قبل التركيب يطلبه المركب إذا حصل ؛ يقتضى وجود الخلاء حالة الإبداع ، وهو محال .

وأيضاً لو طلب البسيط بعد طريان التركيب عليه ، ذلك المكان المفروض ، لوجب خلوه مكانه الأول ، وهو محال .

وأيضاً لما كان التركيب لا يقتضى زيادة فى وجود الأجسام ، فلا احتياج بسببه إلى مكان زائد على ما كان للبسيط .

فإذن أمكنه المركبات ، هى أمكنة البسائط بعينها ؛ ولذلك لم يتعرض الشيخ لذكر أصل أمكنتها ، وذكر وجه تعيينها .
وتقريره : أن المركب :

إما أن يكون أحد أجزائه غالباً على الباقية بالإطلاق .
أو لا يكون .

والثانى لا يخلو :

إما أن تكون الأجزاء — التى أمكنتها فى وجهة واحدة ، كالأرض ، والماء ، مثلاً —
غالبة على الباقية . وحينئذ تكون تلك الأجزاء معاً ، غالبية بحسب طلب جهة المكان .
أو لا تكون .

فالمركبات بحسب هذه القسمة ، ثلاثة أقسام :
ومكان القسم الأول : ما يقتضيه الغالب فى المركب مطلقاً .

(٣) ويجب أن يكون الشكل الذى يقتضيه البسيط

ومكان القسم الثانى : ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه ؛ إذ لا غالب فيه مطلقاً ، لكن فيه غالب بالاعتبار المذكور .

ومكان القسم الثالث : وهو الذى لا يغلب فيه جزء ، لا على الإطلاق ، ولا مع الغير بالاعتبار المذكور ، وهو ما اتفق وجوده فيه . ويكون ذلك عند تساوى المجاذبات فيه عن المكان الذى اتفق وجوده فيه ؛ فإن ذلك يقتضى بقاء ثمة كالحديدة التى تجذبها قطع متساوية من المغناطيس عن جوانبها .
وفى بعض النسخ :

[إذا تساوت المجاذبات عنه] .

وبيانه : أن الجزأين المتساويين من الأرض والنار مثلاً ، إن تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلى مكانه ؛ فإنهما يتفرقان ، ويقصد كل جزء مكانه ، إن لم يكن مانع عن ذلك . وأما إن تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلى مكان صاحبه ، فإنهما يتجاذبان ، ويقفان بالضرورة هناك .

فالوقوف فى مكان التركيب إنما يكون إذا تساوت المجاذبات عن المركب .
والرواية الأولى أصح ؛ ولأنه على تقدير الأخيرة كان يجب أن يقول : [منه] لا [عنه]
فحصل من جميع ذلك انقسام الجسم إلى أربعة أقسام :
واحد بسيط ، وثلاثة مركبة .

وتعين مكان كل واحد منها ، بحسب الطبع ، أو التركيب .
فظهر أن كل جسم من شأنه أن يكون فى مكان ، فله مكان واحد .
وإنما حذف القيد المذكور لدلالة الكلام عليه .

(٣) لما فرغ من بيان تفصيل المكان ، شرع فى الشكل .
واقصر على البسيط الذى يجب أن يكون شكله مستديراً ؛ لكون المقتضى لذلك - وهو الطبيعة - واحداً ، وكان القابل واحداً .

وامتنع أن يكون تأثير الفاعل الواحد ، فى القابل الواحد مختلفاً .
ولم يذكر أشكال المركبات ؛ لأنها تختلف اختلاف أنواع النبات والحيوان .
والكلام فى ذلك يستدعى بسطاً . فهو بمباحث التركيب أليق .

مستديراً . وإلا لاختلفت هيئاته في مادة واحدة : عن قوة واحدة .

فإن قيل : إن كانت الأماكن المختلفة للبسائط ، دالة على اختلاف طبائعها ، فلتكن الأشكال المتشابهة دالة على اشتراكها في طبيعة واحدة .

قلنا : عِلل المعلولات المختلفة يجب أن تكون مختلفة . أما عِلل المتشابهة فلا يجب أن تكون متشابهة ؛ لأن العِلل المختلفة قد تكون متشابهة المعلولات .

فإن قيل : يلزم على ذلك أن الأشكال ، كما يمكن استنادها إلى الطبائع المختلفة ، يمكن أيضاً استنادها إلى الجسمية المشتركة فيها .

قلت : إنها من حيث هي مطلقة ، كذلك .

أما من حيث هي متعينة . فتأخره عن المقادير التي تختلف باختلاف الطبائع ، ولذلك كانت مستندة إلى الطبائع .

ولفائل أن يقول : فما بال أجزاء الأرض ليست مستديرة . مع أنها بسيطة ؟ والقول بأن استدارتها زائلة بالقسر . ويؤسرها مانعة من العود إليها ، تقتضى أن تكون طبيعة واحدة مقتضية للشيء . ولما يمنع من حصول ذلك الشيء .

والجواب : أن ذلك إنما وقع بالعرض ؛ فإن الطبيعة اقتضت بالذات شكلاً ، أو اقتضت كيفية حافظة للشكل .

فاقتضاؤها تلك الكيفية لا يخالف اقتضاءها الشكل ، بل هو مؤكد له ، لو خلبت وطباعها .

لكن القاسر لما أزال الشكل ، ولم يُزل الكيفية ، صارت الكيفية حافظة للشكل القسرى ، فهي مانعة عن العود إلى الشكل الطبيعي ، بالعرض .

وإنما عرض ذلك لزوالها عن الحالة الطبيعية من وجه ، وبقاءها عليها من وجه .

واعترض الفاضل الشارح : [بأن الفلك عندكم لا يقتضى وضعاً معيناً ، مع استحالة خلوه عن الوضع المطلق ، فلم لا يجوز أن تكون الأجسام لا تقتضى مواضع وأشكالاً معينة . مع استحالة خلوها عنهما ؟]

والجواب : أن الفلك ، مع قطع النظر عن غيره ، لا يوجب الوضع الذى هو حياة بسبب نسب الأجزاء إلى الغير أصلاً . لا مطلقاً ، ولا معيناً ؛ فلذلك حكمنا بأنه لا يقتضى وضعاً معيناً .

والجسم ، مع قطع النظر عن غيره ، يقتضى مكاناً وشكلاً معينين ؛ فلذلك حكمنا بذلك .
واعترض : أيضاً (بأن متممات الأفلاك ، والنقر التى يتركز فيها التدوير والكواكب من الأفلاك ، مع بساطتها ، مخالفة بحسب الشكل لما تقتضيه الاستدارة . وأنهم لا تعجزون حصول ذلك بالقصر] .

و [بأن القوة المتصورة :

إن كانت بسيطة :

فحلها إما بسيط ، وإما مركب .

والأول : يقتضى أن يكون شكل الحيوان كرة .

والثانى : يقتضى أن يكون مجموع كرات ، بعدد البسائط التى فى المحل المركب .
وإن كانت مركبة من قوى :

فإن كانت تلك القوى فى محل واحد ، وكان البعض يمنع البعض عن اقتضاء الاستدارة ، فلم لا يجوز أن يكون مع طبائع بسائط الأجسام ما يمنعها عن ذلك .

وإن كانت فى محال مختلفة ، كان الحيوان أيضاً مجموع كرات] .

والجواب : عن الأول : أن اتصال الصور الكمالية ببعض البسائط فى فطرتها الأولى

لأسباب تعود إلى العلل الفاعلية ، غير ممتنع ، كما أن اتصالها ببعض المركبات لأسباب تعود إلى العلل القابلية فى الفطرة الثانية ، غير ممتنع ؛ فإن الكائن ، نباتاً ، أو حيواناً ، فى هذه الفطرة ، إنما تتصل به صورة كمالية ، نباتية كانت أو حيوانية ، مع بقاء صور أجزائه العنصرية بحسب مزاجه .

كذلك لا يبعد أن تتصل فى الفطرة الأولى ببعض الأفلاك المستديرة ، صورة تفرز من ذلك الفلك كرة تخزن بها ، فهى فلك خارج المركز ، أو تدوير ، أو كوكب ، مع بقاء الصورة الأولى المتصلة بجميع أجزاء الفلك الأول فيها . ويكون ذلك بحسب أمر فى العلة المقتضية لوجود ذلك الفلك .

ويلزم من ذلك أن يبقى من الفلك الأول متمم ، أو نقرة متصورة بالصورة الأولى فقط ، على ما يشهد به علم الحياة .

الفصل السابع

تشبيهه

(١) الجسم له في حال تحركه ميل يتحرك به ، ويحس

وعن الثاني : أن القوة المصورة ، على تقدير بساطتها وتركب محلها ، وعلى تقدير تركيبها وتعلق أجزائها بأجزاء الخل ، لا تقتضى كون الحيوان مجموع كرات ؛ لأن حكم الشيء حال الانفرد ، لا يكون حكمه حال التركيب مع الغير .

ونحن ما ادعينا إلا أن القوة الواحدة في الخل المتشابه تفعل فعلاً متشابهاً ، ولم يلزم من ذلك أنها تفعل في أجزاء الخل المختلف فعلها في الخل المتشابه ؛ لأن المنفعل منها ليست هي الأجزاء ، أفراداً ، بل المركب الذى هو الخل .

وكذلك لم يلزم أن القوة المركبة تفعل فعل بساطتها ؛ لأن المجموع فاعل واحد كثير الآثار ، بحسب البسائط التى هى كالآلات لها ، ليس عدة فاعلين متشابهى الأفعال .

(١) وفى بعض النسخ (وإن لم يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه) .

أقول : يريد إثبات الميل ، وبيان أحواله .

والميل : هو الذى يسميه المتكلمون « اعتماداً » .

ومحرك الجسم إنما يحركه بتوسطه .

وسبب احتياجه إلى ذلك ، أن الحركة لا تخلو عن حد ما من السرعة والبطء ؛ لأن كل حركة إنما تقع فى شيء ما ، يتحرك المتحرك فيه ، مسافة كان أو غيرها ، وفى زمان ما . وقد يمكن أن يتوهم قطع تلك المسافة بزمان أقل من ذلك الزمان ، فتكون الحركة أسرع من الأولى ، أو بأكثر منه ، فتكون أبطأ منها .

فإذن الحركة لا تنفك عن حد ما من السرعة والبطء .

والمراد من السرعة والبطء ، هوشىء واحد بالذات ، وهو كيفية قابلة للشدة والضعف . وإنما يختلفان بالإضافة العارضة لهما ، فما هو سرعة بالقياس إلى شيء ، هو بعينه بطء بالقياس إلى آخر .

ولما كانت الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية ، وكانت الطبيعة التى هى مبدأ

به الممانع . ولن يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه .

(٢) وقد يكون من طباعه - وقد يحدث فيه من تأثير

الحركة ، شيئاً لا يقبل الشدة والضعف ، كان نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف ، إليها ، واحدة ، وكان صدور حركة معينة منها دون ما عداها ، ممتنعاً لعدم الأولوية . فاقترضت أولاً أمراً يشتد ويضعف .

بحسب اختلافات الجسم ذى الطبيعة :

في الكم : أعنى الكبر والصغر .

أو الكيف : أعنى التكاثف والتخلخل . أو الوضع : أعنى اندماج الأجزاء وانفاشها . أو غير ذلك .

وبحسب ما يخرج عنه ، كحال ما فيه من الحركة ، من رقة القوام وغلظه .

وذلك الأمر هو « الميل » .

ثم اقتضت بحسبه الحركة

وهذا الأمر محسوس في الحركة الأينية ، بحسه الممانع ، ويوجد مع عدم الحركة ، كما يجده الإنسان من الزق المنفوخ فيه ، إذا حبسه بيده تحت الماء .

وكما يجده من الحجر إذا أسكنه في الهواء .

فالشيخ أشار إلى وجوده بقوله : [الجسم له في حال تحركه ميل] .

ولم يورد حجة على وجوده لكونه محسوساً ، بل أشار إلى كونه محسوساً بقوله :

[ويحس به الممانع] .

وأشار إلى كونه قابلاً للشدة والضعف بقوله :

[ولن يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه] أى يضعف بالقياس إلى قوة الممانع .

وأما بالرواية الأخرى فيكون قوله : [وإن لم يتمكن من المنع] .

إشارة إلى وجوده والإحساس به عند عدم الحركة ، وذلك مما يدل على مغاييرته للحركة .

وقوله : [إلا فيما يضعف ذلك فيه] .

إشارة إلى أنه قابل للشدة والضعف .

(٢) لما كان الميل هو السبب القريب للحركة بوجه ما ، كان منقسماً إلى أقسامها .

فنه ما يحدث من طباع المتحرك ، وينقسم :

غيره ، فيبطل المنبعث عن طباعه إلى أن يزول فيعود انبعاثه -

إلى ما تحدثه الطبيعة ، كميل الحجر عند هبوطه .

وإلى ما تحدثه النفس ، كميل النبات عند تبرزه من الأرض . وميل الحيوان عند اندفاعه الإرادى إلى جهة .

ومنه ما يحدث من تأثير قاسر ، خارج من الجسم ، فيه ، كميل السهم عند انفصاله عن القوس .

ولما تختلف الأجسام فى قبوله والامتناع عن ذلك ، بحسب الذاتية وغيرها .

فالاختلاف الذاتى هو الذى يكون بحسب قوة الميل الطباعى : وضعفها .

وهو أن يكون :

الأقوى بحسب الطبع - كالحجر العظيم - أكثر امتناعاً من قبول القسرى .

والأضعف ، أقل امتناعاً .

وما عدا هذا الاختلاف ، يكون بالأسباب الخارجة . وذلك ككون الأضعف أكثر

امتناعاً :

إما لعدم تمكن الكاسر منه ، كالرملة الصغيرة .

أو لعدم تمكنه من دفع الموانع ، كالتينة .

أو لتدخله الذى لأجله تنطرق إليه الموانع . لسهولة ، كالريشة ، أو بغير ذلك .

ولما كان الميل هو السبب القريب للحركة ، وكان من الممتنع أن يتحرك الجسم

حركتين مختلفتين معاً بالذات ؛ لأن الحركة الواحدة تقتضى توجيهها إلى مقصد ما . ويلزمه

عدم التوجه إلى غير ذلك المقصد .

والحركتان المختلفتان معاً يلزمهما التوجه وعدمه إلى كلى واحد من المقصدين معاً .

ويمتنع أن يقتضى الشئ . شيئاً وعدمه معاً .

فكان من الممتنع أن يوجد ميلان مختلفان فى جسم واحد بالفعل . بل كما يجوز أن

يجتمع فى جسم حركتان إحداهما بالذات ، والأخرى بالعرض : كحركة الشخص فى

سفينة بنفسه بالذات . وبحركة السفينة بالعرض .

كذلك يجوز أن يوجد ميلان كحجر يحمله الإنسان ويمشى ؛ فإنه يحس بثقله ، وهو

إبطال الحرارة العرضية التي يستحيل إليها الماء للبرودة المنبعثة
عن طباعه ، إلى أن يزول .

ميله بالذات . وينخرق منه الهواء ، وهو ميله بالعرض ، الذي هو للإنسان بالذات .
فإذا طرأ على جسم ذى ميل بالفعل ، ميل قسرى ؛ تقاوم السببان ؛ أعنى القاسر
والطبيعة ؛ فإن غلب القاسر ، وصارت الطبيعة مقهورة ، حدث ميل قسرى ، وبطل
الطبيعى ، ثم تأخذ الموانع الخارجية والطبيعة معاً ، فى إفناؤه قليلاً قليلاً ، وتقوى الطبيعة
بحسب ذلك ، ويأخذ الميل القسرى ، فى الانتقاص ، وقوة الطبيعة فى الزيادة ، إلى أن
تقاوم الطبيعة الباقي من الميل القسرى ، فيبقى الجسم عديم الميل . ثم تجدد الطبيعة ميلها
مشوباً بآثار الضعف الباقية فيها ، ويشدد الميل بزوال الضعف ، فيكون الأمر بين قوة
الطبيعة ، والميل القسرى ، قريباً من الامتزاج الحادث بين الكيفيات المتضادة .

وإذا تقرر ذلك فنقول : قول الشيخ : [وقد يكون من طباعه] .

إشارة إلى الميلين : الطبيعى ، والنفسانى .

وقوله : [وقد يحدث فيه من تأثير غيره] إشارة إلى القسرى .

وقوله : [فيبطل المنبعث عن طباعه ، إلى أن يزول فيعود انبعثه] .

إشارة إلى امتناع اجتماع الميلين ، وإبطال القسرى للطبيعى ، وعوده عند زوال القسرى ،
كما يشاهد فى الحجر المرمى حالى صعوده وهبوطه ، وتمثل فى ذلك بالماء ، وهو قوله :
[إبطال الحرارة العرضية التى يستحيل إليها الماء] .

لتصور كيفية التقاوم المذكورة ؛ فإنه كما لا يجتمع فى الماء حرارة وبرودة . بل يكون
أبداً متكيفاً بكيفية متوسطة بين غابة الحرارة الغريبة ، والبرودة الذاتية ، تارة أميل إلى هذه
وتسمى حرارة ؛ وتارة أميل إلى تلك . وتسمى برودة ، وتارة متوسطة بينهما ، ولا تسمى
باسمها . وذلك بحسب تفاعل الحرارة العارضة ، والطبيعة المبردة .

كذلك ههنا . لا يجتمع فى الجسم ميلان ، بل يكون أبداً ذا حال بين الميل القسرى
الشديد ، والطبيعى الشديد .

فتارة يسمى بالميل المنسوب إلى القسر .

وتارة بالميل المنسوب إلى الطبع .

(٣) وإنما يكون الميل الطبيعى - لا محالة - نحو جهة يتوخاها الطبع .

(٤) فإذا كان الجسم الطبيعى فى حيزه الطبيعى ، لم

وتارة بضدهما معاً ، وذلك بحسب تفاعل الميل القسرى والطبيعة .

وكما كان فعل الطبيعة المائية :

عند وجود العرض الذى تقتضيه ، وهو البرودة ، حفظه .

وعند وجود ما يضاده ، كالحرارة ، إفناؤه .

وعند الخلو منهما ، إيجاد البرودة .

كذلك فعل الطبيعة فى الجسم ما دام مفارقاً لحيزه .

عند وجود الميل المنبعث عنها ، حفظه .

وعند وجود ميل غريب يخالفه ، إفناؤه .

وعند خلو الجسم عن الميل ، إيجاد الميل الطبيعى .

فهذا ما ينبغى أن يتحقق لتندفع الإشكالات التى تورد فى هذا الموضع ، كما يقال :

لولا اجتماع الميلين . لكان الحجران المتساويان اللذان يرمهما ، قوى وضعيف ، متساويين فى الصعود ؛ ولكان وقوف جبل يتجاذب طرفاه بقوتين متساويتين ممتنعاً .

(٣) لما كانت الجهات بالطبع : إما فوق . وإما تحت .

فالميل الطبيعى :

إما يتوخى الفوق ، وهو الخفة .

وإما يتوخى السفلى ، وهو الثقل .

وهما بسيطان .

وما تقتضيه النفوس النباتية والحيوانية يكون كحركاتها ، وجهات حركاتها .

(٤) لما كان الميل الطبيعى إلى جهة ، إنما يوجد عند الخروج عن المكان الطبيعى ،

وهو حال غير طبيعى ، كالحركة ؛ وجب انعدامه عند العود إليه ، ودو حال السكون

بالطبع ؛ فإن الواصل إلى المكان الطبيعى ، يجب أن يبطل ميله إليه ، ولم يكن له ميل

عنه ؛ فإذن هو عديم الميل .

واعترض الفاضل الشارح على ذلك : [بأن الحجر إذا وضعت اليد تحته ، وهو على

الأرض ، فقد تحس ميله] .

يكن له ، وهو فيه ، ميل ، لأنه - لا محالة - إنما يميل بطبعه إليه لا عنه .

(٥) وكلاما كان الميل الطبيعي أقوى ، كان أَمْنَع لجسمه عن قبول الميل القسرى ، وكانت الحركة بالميل القسرى أفتر وأبطأ .

الفصل الثامن

إشارة

(١) الجسم الذى لا ميل فيه ، لا بالقوة ، ولا بالفعل ، لا يقبل ميلاً قسرياً يتحرك به .

وأجاب عنه : بأنه إنما يكون فى مكانه الطبيعى ، حين يكون فى مركز العالم .
والحق فى ذلك : أن المكان الطبيعى للأرض ، ليس هو مركز العالم الذى هو نقطة ما ، وإلا فلا شئ من الأرض فى المكان الطبيعى ، بل كونها فى مكانها الطبيعى ، هو كونها بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم . والحجر المنفصل عنها بالفعل ، ما دام منفصلاً ؛ فهو ليس فى مكانه الطبيعى ؛ لأن مكانه ليس جزءاً من ذلك المكان ؛ وإذا صار متصلاً بها بالفعل انعدم ميله وصار مكانه جزءاً من مكانها .

(٥) لما ذكر الميلين ، أعنى القسرى وغيره ، وبين امتناع اجتماعهما ، وبين حال الطبيعى منهما ، أراد أن يبين حالهما عند تعارض السببين ، فأشار إلى الاختلاف الذاتى المذكور لبناء ما يجئ من الكلام عليه ، وأشار بقوله [وكانت الحركة بالميل القسرى أفتر وأبطأ] إلى الحال الحادثة عند تقاوم السببين ، كما قررناه .

(١) يريد بيان أن الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدأ ميل بالطبع .
وقبل الخوض فيه نقول :

وبالجملة لا يتحرك قسراً ، وإلا فليتحرك قسراً في زمان
 ما ، مسافة ما . وليتحرك مثلاً في تلك المسافة جسم آخر فيه
 ميل ما ، وممانعة ، فبين أنه يتحركها في زمان أطول .

قد ذكرنا أن الحركة لا بد لها من ثلاثة أشياء :

مسافة ، وزمان ، وحد معين من السرعة والبطء .

فنقول ههنا :

إذا اتفق كل واحد من هذه الثلاثة واختلف الباقيان ، فقد يعرض بين المختلفين
 تناسب ما .

وبيانه بالتفصيل : أن المتحرك بالحد الواحد من السرعة والبطء ، يقطع مسافة طويلة في
 زمان طويل ، وقصيرة في زمان قصير . فتكون نسبة المسافة إلى المسافة ، كنسبة الزمان إلى
 الزمان ، على التساوى .

والمتحرك في المسافة الواحدة يقطعها بحد أسرع في زمان أقصر ، وبحد أبطأ في زمان
 أطول . فتكون نسبة السرعة إلى البطء ، كنسبة الزمان القصير إلى الزمان الطويل .
 والمتحرك في الزمان الواحد يقطع بحد أسرع مسافة أطول ، وبحد أبطأ مسافة أقصر .
 فتكون نسبة السرعة إلى البطء كنسبة المسافة الطويلة إلى القصيرة .

ويتبين من ذلك : أن الطول في المسافة والقصر في الزمان ، بإزاء السرعة ، ومقابلهما
 بإزاء البطء .

واعلم : أنه لا يمكن أن يقال : الحركة بنفسها تستدعى شيئاً من الزمان والمسافة ،
 وبسبب السرعة والبطء تستدعى شيئاً آخر ، لأننا بينا أن الحركة يمتنع أن توجد إلا على
 حد ما . منهما ، فهي مفردة ، غير موجودة ؛ وما لا وجود له لا يستدعى شيئاً أصلاً .
 والحركة تنقسم : إلى نفسانية ، وغير نفسانية .

والنفسانية تحدد النفس حالها من السرعة والبطء المتخيلين لها بحسب الملاءمة . وينبثق
 عنها الميل بحسبها . ومن الميل تحصل الحركة السريعة والبطيئة .

وأما غير النفسانية التي مبدؤها طبيعة واحدة . أو قسر ؛ فتحتمل إلى ما يحدد حالها
 تلك ؛ إذ لا شعور ثمة بالملاءمة وغيرها ، فهي بحسب ذاتها تكاد تحصل في غير زمان لو أمكن .

وليكن ميل أضعف من ذلك الميل يقتضى فى مثل ذلك

وإذا لم يمكن ذلك ، احتاجت إلى ما يحدد ميلا يقتضيها ، وحالا يتحدد بها . ولا يتصور ذلك إلا عند تعاون بين المحرك وغيره فيما يصدر عنهما ؛ وذلك لأن الطبيعة لا يتصور فيها - من حيث ذاتها - تفاوت .

والقاسر إذا فرض على أتم ما يمكن أن يكون ، لا يقع أيضاً بسببه تفاوت .
والميل فى ذاته مختلف ، فالتفاوت - الذى بسببه يتعين الميل وما يتبعه : أعنى الحد المذكور من السرعة والبطء ، ويكون بشئ آخر :

إما خارج عن المتحرك ، أو غير خارج -
يسمونه المعاق .

أما الذى من خارج ذاته فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء والماء ، والرقعة والغلظة .

وأما الذى ليس من خارج ، فهو لا يمكن أن يعاق الحركة الطبيعية ؛ لأن ذات الشئ لا يمكن أن تقتضى شيئاً . وتقتضى ما يعوقه عن اقتضاء ذلك ، بل هو الذى يعاق القسرية ، وهو الطبيعة أو النفس اللتان هما مبدأ الميل الطباعى .

فإذن يلزم من ارتفاع هذين المعاقين - أعنى الخارجى والداخلى - ارتفاع السرعة والبطء من الحركة ؛ ويلزم منه انتفاء الحركة .

ولأجل ذلك استدل الحكماء بأحوال هاتين الحركتين :

تارة على امتناع عدم معاق خارجى ، فبينوا امتناع وجود الخلاء .

وتارة على وجوب وجود معاق داخلى .

فأثبتوا مبدأ ميل طبيعى فى الأجسام التى يجوز أن تتحرك قسراً . وهو مسألتنا هذه .

ووجه الاستدلال فى المسألتين أن اختلاف المعاوقة لما كان مقتضياً لاختلاف السرعة

والبطء . كانت المعاوقة القليلة بإزاء السرعة ، والكثيرة بإزاء البطء .

فكانت نسبة المعاوقة إلى المعاوقة فى القلة والكثرة : كنسبة المسافة إلى المسافة فهما ،

على التكافؤ ، أعنى القلة فى إحداهما ، بإزاء الكثرة فى الأخرى .

وكنسبة الزمان إلى الزمان على التساوى ، أعنى القلة بإزاء القلة . والكثرة بإزاء الكثرة .

الزمان ، عن ذلك التحرك ، مسافة نسبيتها إلى المسافة الأولى نسبة زمان ذى الميل الأول ، وعديم الميل .

وإذا ثبت ذلك فلنفرض :

متحركاً عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان ما .

وآخر مع معاوقة ما ، يقطعها ويكون لا محالة في زمان أكثر .

وثالثاً : مع معاوقة أقل من الأول على نسبة الزمانين ، فهو لا محالة يقطعها في زمان مساو لزمان عدم المقاومة .

ويلزم من ذلك الخلف ؛ لتساوى وجود المعاوقة وعدمها ، إلا أن تجعل حركة عديم المعاوقة لا في زمان ، بل في آن لا ينقسم ، وهو أيضاً محال ، لما مر .

فهذا تقرير مقاصدهم في هذا الباب .

واعترض : على ذلك طائفة من المتأخرين كالشيخ أبي البركات البغدادي وغيره ، بما ذكره الفاضل الشارح ، وهو أن الحركة بنفسها تستدعي زماناً ، وبسبب المعاوقة زماناً . فتستجمعهما واحدة المعاوقة .

وتختص بأحدهما فاقدتها .

فإذن زمان نفس الحركة غير مختلف في جميع الأحوال . إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها . ويختلف زمان الحركة بعد انضياف ما يجب من ذلك إليه . ولا يلزم على ذلك الخلف ، ولا المحالان المذكوران] .

وأقول : الحركة بنفسها لا يمكن أن تستدعي زماناً ، لأنها لو وجدت لا مع حد من السرعة والبطء ، في زمان ، كانت بحيث إذا فرض وقوع آخر في نصف ذلك الزمان ، أو في ضعفه ، كانت — لا محالة — أبطأ أو أسرع ، من المفروضة ، وكانت مع حد من السرعة والبطء ، في حين فرضناها لا مع حد منهما . هذا خلف . ولنرجع إلى المتن .

فالدعوى المذكورة في الكتاب : أن الجسم الذي لا مبدأ ميل فيه بالطبع ، لا يمكن أن يتحرك بالفسر .

والبرهان : أنه إن أمكن . فليتحرك مع عدم مبدأ الميل الذي هو المعاوق الداخلي ، مسافة ما ، في زمان .

فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرك بالقسر مثل
وليتحرك مثلاً في تلك المسافة جسم آخر ، فيه مبدأ ميل ومعاوقة ، فظاهر أنها يحركها
في زمان أطول .

وليكن جسم ثالث فيه مبدأ ميل ومعاوقة أقل ، على نسبة تقتضى أن يقطع في ذلك
الزمان ، عن ذلك المحرك ، مسافة أطول من المسافة الأولى ، على نسبة زمانى ذى الميل الأول ،
وعديم الميل ؛ لأنه مع وحدة الزمان تكون نسبة المسافة القصيرة إلى الطويلة ، كنسبة الميل
القوى إلى الضعيف ، فيكون في مثل زمان عديم الميل ، يتحرك مثل مسافته ؛ لأنه مع
وحدة المتحرك تكون نسبة الزمان إلى الزمان ، كنسبة المسافة إلى المسافة ، فيلزم الخلف .
وأما المحال بسبب الزمان فسنذكره من بعد .

واعترض الفاضل الشارع : بعد ذلك بأن نسبة أثر المؤثر الضعيف إلى أثر القوى ،
ربما لا تكون كنسبتهما .

قال : فإن قيل : قوى الجسم تنقسم بانقسامه .
قلنا : لعل القوة المؤثرة ، إنما تنحصل عند اجتماع الأجزاء ، ولا تتوزع عليها ، بل
تندمج عند التجزئة .

وأيضاً قال : فإن دل ذلك على احتياج الحركة القسرية إلى معاق ؛ فقد دل أيضاً
على احتياج الطبيعة إليه ، وأعاد ما ذكره بعينه .
ثم قال : ويلزم منه أن يكون في الأجسام الطبيعية مبدآن لميلين متخالفين يعوق كل
واحد منهما الآخر .

ثم قال : فإن قلتم : معاوقة القوام كافية هناك ، قلنا : فلتكن أيضاً كافية في القسرية .
ثم قال : ويلزم من ذلك بعينه أن يكون في الفلك أيضاً معاق ؛ لأنه مستمر الوجود
في الجميع ، وألزم منه محالات .

والجواب :

عن الأول : أن من القوى الجسمانية ما يحل في موادها ، وينقسم بانقسامها ، فيتساوى
الجزء والكل فيها ، وهو كالصور والطبائع .

ومنها : ما يحل في جملة منها ، ولا ينقسم بانقسام الجملة ، كالقوى الحيوانية ؛ فإن
الجزء من الحيوان لا يكون حيواناً .

مساافته ، فتكون حركتها مقسورين ، ذى ممانع فيه ،
وغير ذى ممانع فيه ، متساويتى الأحوال فى السرعة والبطء .
وهو محال .

الفصل التاسع

تذكير

(١) يجب أن نتذكر ههنا أنه ليس زمان لا ينقسم ،
حتى يجوز أن تقع فيه حركة ما لا ميل له ، ولا تكون له
نسبة إلى زمان حركة ذى ميل * .

وما نحن فيه من الصنف الأول .

والاعتراض بالمنوع عن التأثير بسبب الصغر غير وارد ؛ لأنه بسبب مانع خارجى ،
وقد اشترط فى الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية .

وعن الثانى :

أنا حكمنا باحتياج الحركة الطبيعية أيضاً إلى معاق . ولم يلزم من الحجة المذكورة
أن يكون المعاق داخل الجسم البتة ، بل هو محال فى الطبيعة ، كما مر .

فهو هناك من خارجه . فإذا نعت القوام كافية هناك .

وأما فى القسرية فلا ؛ لأن الحجة بعينها قائمة . مع فرض التساوى فى القوام .

وأما الفلكيات فلا يلزمها ذلك لما بينا من الفرق .

(١) لو كان زمان لا ينقسم . لما كان له إلى الزمان المنقسم نسبة ، كما لا نسبة
لنقطة إلى الخط . وحينئذ إن كانت حركة عديم الميل واقعة فيه ، وحركة ذى الميل فى
الزمان المنقسم . لما تمت هذه الحجة ، لأنها مبنية على التناسب .

الفصل العاشر

وهم وتنبيهه

(١) ولعلك تقول : إن الجسم ليس يلزم أن يكون له موضع ، أو وضع ، ولا شكل ، من ذاته . بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام ، اتفق له في ابتداء حدوثه من محدثه ، واتفق له من أسباب خارجه . لا يتعري من تعاورها إياه ،

(١) قد مر بيان أن الجسم يقتضى بالطبع موضعاً وشكلاً معيناً .

وهذا الوهم تشكيك في ذلك .

وإنما أخره إلى هذا الموضع ؛ لأنه لما ذكر استيجاب الجسم للموضع والشكل أراد أن يذكر الأمور الطبيعية معاً ، فذكر الميل بعقبه .

ثم لما فرغ من ذلك ، عاد إلى ذكر الأشكال على حكمه الأول .

وتقريره : بحسب ما في الكتاب أن يقال : ليس يجب أن تكون ذات كل جسم هي المقتضية لأن يكون له موضع ، أو وضع ، وشكل .

والوضع : ههنا ليس بمعنى المقولة ، بل بالمعنى المذكور .

وإنما قال [موضع أو وضع] ليكون الحكم كلياً ، ولم يورد مع الشكل لفظة [أو] لأنه يعم الأجسام كلها .

قال : وذلك لأن من الجائز أن يخصص محدث الأجسام ، كل جسم في ابتداء حدوثه ، بمكان أو وضع ، وشكل . على سبيل الاتفاق ، أو لأجل أسباب خارجه اتفاقية لا يتعري الجسم عنها . كإرادة المحدث ، أو مصلحة ذلك الجسم ، أو ترتيب ونظام للأجسام كلها .

ثم صار ذلك المكان أو الشكل ، بعد الحصول ، أولى بالجسم ، للوجوب اللاحق بما يوجد بعد وجوده ، كما مر في المنطق .

وضعٌ أو شكل صار به أولى ، كما يعرض لكل مدرة أن يصير مكانها مختصاً بطبائعها دون مكان الأخرى ، بسبب غير ذاتها ، وإن كان بمعونة من ذاتها ، ثم لا تنفك مع اختلاف أحوالها عن مكان طبيعي جزئى يختص بها ، لا استحقاقاً مطلقاً . فكذلك فيما نحن فيه ، المكان مطلقاً ، وكذلك الكلام فى الشكل .

ثم لم ينتقل بعد الحدث ما انتقل منها إلا بسبب ناقل عما كان عليه ، إلى موضع أو شكل خصصه الناقل به ، وذلك كما يعرض لكل مدرة من الأرض أن يصير مكانها الجزئى مختصاً بطبائعها ، دون مكان مدرة أخرى ، بسبب غير ذاتها ، وهو ما يوجب انفصاله عن الأرض ، وحصوله فى موضعه على ما هو عليه ، وإن كان ذلك بمعونة ذاتها ؛ لأنها لو لم تكن قابلة للفصل فى ذاتها ، لما أمكن لذلك السبب أن يفصلها من الأرض . ثم إن تلك المدرة مع اختلاف أحوالها لا تنفك عن مكان طبيعى جزئى يختص بها ، لا بحسب استحقاق تقتضيه طبيعتها ، فلم لا يجوز أن يكون المكان فيما نحن فيه كذلك ؟ أى يكون المكان المطلق ، وإن لم يكن لكل جسم ، طبيعياً ، فهو غير منفك عنه ، لا بحسب الاستحقاق المذكور مطلقاً ، بل بسبب الأمور المذكورة ، وكذلك الشكل فهذا تقرير الوهم .

والتنبيه على الجواب : بأن كل شئ فقد يمكن فرضه منفرداً عن كل ما يلحقه من خارج بحسب ماهيته وجوده ، فافرض كل جسم كذلك ، وانظر فيه تجده محتاجاً إلى وضع معين ، وشكل معين .

ويلزمك أن تحكم بأنه لذاته يقتضيها .

وإنما قال : [كل جسم] .

ولم يقل : [الجسم مطلقاً] ليكون الحكم كلياً مناقضاً للتشكيك .

ولما قال [كل جسم] لم يذكر الموضع ، واقتصر على الوضع ؛ لأن الموضع يختلف باختلاف الأجسام . وليس مما يلزمه لجسميته .

لكنك يجب أن تعلم أولاً أن كل شيء فقد يمكن فرضه مبرراً عن اللواحق الغريبة غير المقومة لماهيته أو وجوده .

فافرض كل جسم كذلك ، وانظر هل يلزمه وضع وشكل ؟
وأما المحدث فإنه لن يخص ذات الجسم ، عند الحدوث
بمكان دون مكان ، إلا لاستحقاق بوجه ما ، من طبيعة ،
أو لداع مخصص ، أو اتفاق .

فإن كان لاستحقاق ، فذلك ، ذلك .

وإن كان لداع غريب غير الاستحقاق ، فهو أحد اللواحق
غير المقومة ، وقد نقضناهما عن الجسم .

وإن كان اتفاقاً ، فالاتفاق لاحق غريب . وستعلم أن
الاتفاق يستند إلى أسباب غريبة .

ثم قال :

[وأما المحدث] .

فقد خصه بالذكر ، لإمكان أن يقع التشكيك به أكثر ؛ فإنه لن يخص الجسم
بمكان دون مكان ، إلا لترجيح يرجع :

إما إلى الجسم . كاستحقاق بوجه ما لبعض الأمكنة والأشكال دون غيرها ، من طبعه .
وإما إلى المحدث . كداع مخصص .

وإما إلى غيرها . كاتفاق .

والأول : هو المطلوب .

والثاني والثالث : من اللواحق الغريبة التي اشترطنا قطع النظر عنها .

وأشار مع ذلك إلى أن الاتفاق ليس على ما يظن أنه لا يستند إلى سبب ، بل هو الذي
يستند إلى سند غريب ينذر وجوده ، ولا يتفطن له ، فينسب إلى الاتفاق .

وستعلم أن كل ممكن ، فله سبب .

الفصل الحادى عشر

إشارة

(١) الجسم إذا وجد على حال غير واجبة من طباعه ،
فحصوله عليها من الأمور الإمكانية . ولعلل جاعلة ، ويقبل
التبديل فيها من طباعه إلا لما منع .
وإذا كانت هذه الحال ، فى الموضع والوضع ، أمكن
الانتقال عنهما بحسب اعتبار الطبع . فكان فيه ميل .

(١) أحوال الجسم لا تخلو :

إما أن تجب بحسب طبعه .

أو لا تجب . بل تمكن .

والواجبة بحسب طبعه لا يمكن أن تتبدل وتزول .

وغير الواجبة إنما تحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيها .

وتلك الأحوال قابلة للتبديل والزوال . بالنظر إلى طباع الجسم ، وليست بقابلية لهما .
بالنظر إلى عللها ، ما دامت مانعة عن التبديل والزوال .

فإذا كانت الحال فى الموضع والوضع . هذه : أمكن انتقال الجسم عنهما باعتبار
طبعه . فأمكن أن يزيله قاسر عن ذلك الموضع والوضع .

فكان فى ذلك الجسم مبدأ ميل بالطبع . للحجة المذكورة .

واعلم أن حصول كليات الأجسام فى مواضعها الطبيعية . واجبة ، لعلل تقتضيها
الأصول . فانتقالها عنها غير ممكن .

وأما جزئيات العناصر . فحصولها فى أماكنها الجزئية غير واجب . ولذلك كان انتقالها
عنها ممكناً ، بل واقعاً .

والوضع بمعنى المقولة لثقلك ، غير واجب ، فزواله عنه ممكن .

وهذا أصل منيد فى نفسه . ويبتنى عليه ما يتلوه .

الفصل الثاني عشر

إشارة

(١) الجسم المحدّد للجّهات ليس بعض أجزائه التي تفترض أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة من بعض ، فلا

(١) يريد إثبات مبدأ ميل مستدير لمحدد الجهات ، فقال :

[ليس بعض أجزائه التي تفترض] .

لأنه قد عرّض فيما مضى بما يدل على امتناع أن يكون لمحدد الجهات أجزاء بالفعل .

وقال : [أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة] .

ليعلم أن الوضع الذي هو ممكن له ، هو بالهيئة التي تعرض ، بحسب نسب أجزائه إلى ما هو داخل فيه ، وهو محاذاتها له .

والحجة أن هذا الوضع إنما يعرض من تأثير غريب ، فلذن ليس بواجب بحسب طباعه ، فهو لعله ، لما مضى .

والنقلة عنها جائزة ، فالميل في طباعها واجب ، وهو المستدير لا المستقيم .

واعلم أن وجود مبدأ ميل مستدير في جرم بسيط ، يدل على امتناع صدور ما يعوق عن ذلك بحسب الطبع عنه . ولا يمكن أن يعوق الحركة عن المستديرة من خارج ، إلا ذو ميل مستقيم ، أو مركب ، يمتنع وجوده عند المحدد .

وجود مبدأ الميل ، وعدم العائق ، يدلان على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود الحركة ؛ إلا أن الشيخ لم يتعرض لذلك في هذا الموضع ، وسيشير إليه في موضع أليق به .

والفاضل الشارح : أورد ههنا حجة من نفسه ، وهي أن محدّد الجهات بسيط ؛ لأن المركب يصح عليه الانحلال ، وتنعكس هذه القضية إلى قولنا : وما لا يصح عليه الانحلال فليس بمركب . ومحدّد الجهات لا يصح عليه الانحلال .

ثم أضاف إلى هذه الصغرى قوله :

[وكل بسيط لا يصح عليه الحركة المستديرة ، لتشابه أجزائه في الماهية] .

يكون شىء من ذلك واجباً لشيء منها ، فهي لعلة ، والنقله عنها جائزة ؛ فالميل فى طباعها واجب ؛ وذلك بحسب ما يجوز فيها من تبدل الوضع دون الموضع ، وذلك على الاستدارة ففيه ميل مستدير .

ثم قال : وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة ، ففيه ميل .

ثم اعترض : على ذلك بأن الإمكان :

إما أن يكون بحسب ذات الشيء فقط .

وإما أن يكون بحسب حصول الاستعداد التام .

والأول : لا يوجب وجود الميل المستدير ؛ لأن إمكان احتراق القطن لا يقتضى حصول سبب الاحتراق فيه .

والثانى : غير معلوم ؛ لأن العلم به يتوقف على العلم بأن فيه مبدأ ميل مستدير .

واعترض أيضاً : بأن العناصر بسيطة ؛ فلاذن يجب أن تتحرك على الاستدارة .

واعترض أيضاً : بأن الأجزاء التى يدور القلك عليها كسائر الأجزاء التى لا يدور عليها ، مما لا يتناهى .

فلو لزم من تشابه أجزائه صحة الحركة عليه ، لزم صحة حركته بحركات مختلفة غير متناهية ، وأن تكون لما ميل لا تتناهى بحسبها .

وأورد اعتراضات أخر : بعضها فى حكم المكرر ، وبعضها ينحل بما يتحقق من الأصول المذكورة .

وأقول فى الجواب :

عن الأول : إن الإمكان بحسب ذات الشيء يكفى فى هذا المطالب ؛ لأنه مع ذلك الإمكان ، وقطع النظر عن الموانع الغريبة ، يمكن فرض التحريك القسرى المقتضى لوجود الميل بالطبع .

وعن الثانى : إن العناصر ليس فيها مبدأ ميل مستدير لماذى غير غريب ، وهو وجود الميل المستقيم فيها .

الفصل الثالث عشر

تنبيه

(١) وأنت تعلم أن هذا التبدل الممكن ليس يجب أن يكون بحسب تبدل حال الأجزاء بعضها عن بعض ، بل بحسب نسبته : إما إلى شئ من خارج ، وإما إلى شئ من داخل .

ولما كانت الحركة المستقيمة من محدد الجهات ممتعة ، لم يكن هناك مانع ذاتي من الحركة المستديرة .

ولما انحصرت الموانع في هذين ؛ لأن الحركات البسيطة منحصرة في ثلاثة :

حركة المركز .

وحركة إليه .

وحركة عليه .

فالميل البسيطة ثلاثة :

اثنان مستقيمان .

وواحد مستدير .

وعن الثالث : أن اختصاص أحد الأوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك ، من سائرهما ، يجب أن يكون بحسب مخصص عائد إلى محركه ؛ إذ المتحرك بسيط . فهذا حكم يوجه العقل ، وإن لم يعرف وجه التخصص بالتفصيل .

ولما وجدته متحركاً على وضع ما ، حكم بوجود ذلك المخصص بالإجمال ، وحكم بأن ذلك المخصص بعينه يجب أن يكون مانعاً عن الاستدارة على سائر الأوضاع ؛ لامتناع وجود حركتين مختلفتين في جسم واحد .

(١) معناه ما ذكرناه مراراً ، وهو أن الوضع المتبدل بأي معنى هو .

وإذا كان ذلك الجسم أولاً ، ليس مما تتحدد جهته
 ووضعه بمحدد من خارج محيط ، بقى أن يكون بحسب
 جسم من داخل .

الفصل الرابع عشر

تنبيه

(١) وأنت تعلم أن تبدل النسبة عند المتحرك . قد يكون
 للساكن وللمتحرك ، فيجب أن يكون عند ساكن .

الفصل الخامس عشر

إشارة

[١] الجسم القابل للكون والفساد ، يكون له قبل أن

(١) تبدل نسبة محدد الجهات يكون عند المتحرك ، كذلك من الأفلاك المتحركة
 تحته ، على تقدير كون محدد الجهات ساكناً على الإطلاق ؛ وكذلك على تقدير كونه
 متحركاً ، ولكن لا على الإطلاق ، بل بشرط أن يتخالف في شيء من الحركة ، أو
 القطبين ، أو المركز . وأما إذا توافقا في الجميع ، فلا .
 ويكون عند الساكن ، كالأرض . على تقدير كون محدد الجهات متحركاً على
 الإطلاق ؛ ولا يكون على تقدير كونه ساكناً البتة .

ولما ثبت إمكان تحرك محدد الجهات ، فإذا تبدل نسبته لا يجب عند متحرك على
 الإطلاق ، بل بحسب شرط ما . ويجب عند ساكن على الإطلاق .

[١] أقول : يريد بيان أن كل ما يجوز عليه الكون والفساد . ففيه مبدأ ميل

مستقيم .

يفسد إلى جسم آخر يتكون عنده ، مكان ، وبعده مكان ؛
لاستحقاق كل جسم مكاناً بحسبه . ويكون أحد المكانين خارجاً
عن الآخر .

فإن كان حصول الصورة الثانية له في مكان غريب له
بحسبها ، اقتضى ميلاً مستقيماً ، إلى المكان الذي له
بحسبها .

والكون والفساد هما حدوث صورة وزوال أخرى ، عند تبدل الصور المختلفة بالنوع
على الهيول الواحدة . وسيجيء بيان إثباتهما في جزئيات العناصر .
وتقرير المطلوب : أن الجسم القابل للكون والفساد . يكون قبل الفساد نوعاً ، وبعد
الكون ، نوعاً آخر .

وكل نوع بسيط يقتضى مكاناً خاصاً بحسب طبيعته النوعية ، على ما مر . ويستحيل
أن يقتضى بسيطان مختلفان بالنوع مكاناً واحداً .
وعلى هذه المسألة بناء هذا المطلوب . وهي في الأجسام المقتضية للهيول المختلفة ،
ظاهرة ؛ فإن الميل البسيط يكون إما نحو المكان الطبيعي ، أو نحو الوضع المطلوب ، مع
ملازمة المكان الطبيعي .

وأما على الوجه الكلي ، فبيان هذه المسألة بأن يقال : الطبائع المتخالفة لا تقتضى ، من
حيث هي متخالفة ، شيئاً واحداً . والشيخ عرّض بذلك في قوله :
[لاستحقاق كل جسم مكاناً خاصاً بحسبه ، ويكون أحد المكانين خارجاً
عن الآخر] .

ونعود إلى تقرير المطلوب فنقول : ثم حال هذا الكائن لا يخاو :
إما أن يكون بحسب الصورة الثانية ، التي هي الكائنة في مكان غريب .
أو لا يكون ، بل يكون في مكانها الطبيعي .
وعلى التقدير الأول : يلزم أن تقتضى طبيعة الكائن ميلاً مستقيماً إلى مكانه الطبيعي .
وعلى التقدير الثاني : يلزم أنه قد كان في هذا المكان قبل لبس هذه الصورة ، بحسب

وإن كان في المكان الذي له بحسبها ، فقد كان زاحم
 قبلَ لبس هذه الصورة ، ما هذا المكان مكانه ، فزحمه .
 فجوهر متمكن هذا المكان بالطبع ، قابل للنقل عن مكانه .
 فهو مما فيه ميل مستقيم ؛ فكل كائن وفاسد ، ففيه ميل
 مستقيم .

الفصل السادس عشر

وهم وتنبيه

(١) فإن تشككت وقلت : يكون ذلك المتكون لصق
 الجسم الذي انتقل إلى صورته بالكون ، فقد أوجبت لنوعيته
 صورته الأولى الفاسدة ، غريباً مزاحماً للجسم الذي مكانه هذا المكان ، وأنه قد زحمه
 وغلبه ، وأخرجه من مكانه بالقسر حينئذ ، حتى حصل هو في مكانه هذا .
 فلماذا الجسم المتمكن في هذا المكان بالطبع ، قابل بجوهره للنقل من مكانه ، ويلزم
 من ذلك أن يكون فيه ميل مستقيم ، وإلا فكيف يخرج منه ؟
 وإنما قال : [فجوهر متمكن هذا المكان قابل للنقل]
 ولم يقل : [فهذا المتمكن] .
 لأن هذا المتمكن من حيث الشخص لم ينتقل ، بل انتقل قبل تكوّنه ما هو من
 جوهره ونوعه .

فقد بان أن كل كائن وفاسد ، ففيه مبدأ ميل مستقيم .

(١) الوهم هو أن يقال : أنتم أوجبتم الانتقال على كل كائن وفاسد ؛ وذلك ليس
 بواجب ؛ لأن الكون يمكن أن يقع على وجه لا يحتاج فيه إلى الانتقال ، وهو أن يكون
 الجسم الكائن قبل تكوّنه ملاحقاً للنوع الذي صار منه بعد تكوّنه ، كالجزم من الماء المماس
 لسطح الهواء ، فإنه إذا صار هواء ، صار متصلاً للهواء ، فلا يحتاج إلى أن ينتقل .

أن يقع خارج مكانه ، فإن اللصيق ليس هو المكان بل الجار .

الفصل السابع عشر

إشارة

(١) الجسم الذى فى طباعه ميل مستدير ، يستحيل أن يكون فى طباعه ميل مستقيم ؛ لأن الطبيعة الواحدة . لا تقتضى توجهاً إلى شىء ، وصرفاً عنه .

والنبيه على الحق : بأن يقال : اللاحق هو الذى يكون فى مكان يجاور مكان الملصوق ، ومجاور الشىء غيره ، فهو لم يكن حينئذ فى ذلك المكان ، فإذا انتقاله إليه واجب . ويتحقق ذلك بأن يقال : مكان اللاحق مكان : إما طبيعى للكائن ، أو غير طبيعى للكائن . والقسمة مترددة . والبيان المذكور بعينه ، عليهما عائد .

(١) أقول : هذه الإشارة مشتملة على مسألتين :

إحداهما : كلية .

والثانية : جزئية .

فالأولى : أن الجسم البسيط يمتنع أن يجتمع فى طباعه ميلان : مستدير ومستقيم . وبرهانه ما مضى : وهو أن الطبيعة الواحدة لا تقتضى أمرين مختلفين ، وعبر عنه بعبارة أخص بهذا الموضع هى قوله :

[لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضى توجهاً إلى شىء] .

أى بالحركة المستقيمة .

[وصرفاً عنه] .

أى بالمستديرة .

وعليه سؤال مشهور وهو : أن الجسم الذى فى طباعه ميل مستقيم قد يقتضى الحركة

وقد بان أيضاً أن المحدد للجهات لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعي ، فلا ميل مستقيم فيه ، فهو مما وجوده عن عند حصوله في مكانه ، وقد تقتضى السكون عند حصوله فيه ، فلم لا يجوز أن يقتضى جسم ميلاً مستقيماً ، عند إحدى حالتيه ، وميلاً مستديراً عند الحالة الأخرى ؟ وذلك لأن الطبيعة الواحدة إنما لا تقتضى أمرين بانفرادها ، أما بحسب اعتبارين ، فقد تقتضى .
والجواب عنه : أن اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة ، شيء واحد تقتضيه الطبيعة الواحدة ، وذلك الشيء هو استدعاء المكان الطبيعي فقط .

فإن كان غير حاصل ؛ فذلك الاستدعاء يستلزم حركةً تحصله .
وإن كان حاصلًا فهو بعينه يستلزم سكوناً . ومعناه أنه لا يستلزم حركة ؛ فهو إذن ليس بشيء آخر غير ما اقتضته أولاً .
وأما اقتضاء الحركة المستديرة ، فهو أمر مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي ، إذ قد يوجد أحدهما منفكاً عن صاحبه ، وقد يوجد معه .
وأيضاً في الأمكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك على الاستقامة . وليس في الأوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ؛ ولذلك أسندت إحدى الحركتين إلى الطبيعة ، بخلاف الأخرى . فإذن ليس مبدؤهما شيئاً واحداً .

وأما المسألة الجزئية : فهي أن محدد الجهات لا ميل مستقيم فيه ، وذلك لوجهين :
أحدهما : أن فيه ميلاً مستديراً ، فيمتنع أن يكون فيه معه ميل مستقيم .

والثاني : أنه لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعي .
ولفظه : [أيضاً] :

في قوله : [وقد بان أيضاً] .

تدل على أن الاستدلال بهذا الطريق استدلال ثان .
وقد تفرع على هذه المسألة عدة مسائل :

الأولى : أن إيجاد محدد الجهات من موجدته ، إنما يكون على سبيل الإبداع ، أي لا عن شيء ، لا على سبيل التكوين عن شيء .

والثانية : أنه لا يفسد إلى شيء آخر يتكون عنه ، وذلك لامتناع الكون والفساد عليه .
ثم قال : [بل إن كان له كون وفساد ، فعن عدم وإليه] .

صانعه بالإبداع ، ليس مما يتكون عن جسم يفسد إليه ،
أ^٤ ويفسد إلى جسم يتكون عنه . بل إن كان له كون وفساد ، فعن
عدم وإليه .

والفائدة فيه : أن الكون والفساد قد يطلقان باشتراك الاسم على الحدوث والفناء أيضاً ،
أى على الوجود بعد العدم ، والعدم بعد الوجود ، من غير أن يكون هناك هيولى قبل الوجود
وبعده . فبين الشيخ أنه لا يمنع في هذا الموضع إطلاق الكون والفساد بهذا المعنى ، على
محدد الجهات ، بل يمنع إطلاقهما بالمعنى الأول .

الثالثة : أنه لا يجوز الخرق والالتئام عليه ، وذلك لأنهما يستدعيان حركة الأجزاء على
الاستقامة . وأشار إلى ذلك بقوله : [ولهذا لا ينخرق] .
وأشار بلفظة : [هذا] .

إلى قوله : [لا ميل مستقيم فيه] .

لا إلى قوله : [لا يتكون ولا يفسد] .

فإن امتناع الخرق لا يتعلق بامتناع الكون والفساد من حيث الاصطلاح .

الرابعة : أنه لا تجوز عليه الحركة الكمية ، لأنها لا توجد إلا بعد حركة الأجزاء على
الاستقامة . وأشار إلى ذلك بقوله : [ولا ينمى] .

فإن التواء : هو الزيادة الطبيعية للجسم بسبب دخول أجزاء شبيهة به ، بالقوة فيه ،
والذبول : ضده .

وكذلك التخلخل والتكاثف فإنهما يقتضيان خروج الجسم عن مكانه ، أو تخليته
عن بعضه .

الخامسة : أنه لا يجوز عليه الحركة الكيفية . وأشار إليه بقوله : [ولا يستحيل] .

ثم قيده بقوله : [استحالة تؤثر في الجوهر ، كتسخن الماء المؤدى إلى فساده وكون
الهواء منه] .

لا لأن سائر الاستحالات جائزة عليه ، بل لأن امتناع سائر الاستحالات لا يتبين
بامتناع الحركة المستقيمة في ظاهر النظر ، فاقصر على ذلك ، وأعرض عما يحتاج فيه إلى
بيان بسط ، لأنه داخل في كلامه بالعرض .

ولهذا فإنه لا ينخرق ، ولا ينمى ، ولا يستحيل استحالة
تؤثر في الجوهر ، كتسخن الماء المؤدى إلى فسادة .

الفصل الثامن عشر

تنبيهه

(١) الأجسام التى قَبَلْنَا نجد فيها قوى مهيأة نحو

والغرض من إيراد هذه المسائل ، التنبيه على أن محدد الجهات لا يجوز عليه من أصناف
الحركات إلا الحركة الوضعية .

ويتبين من ذلك أيضاً أن الحركة الأينية المستقيمة أقدم من الحركة في الجوهر الذى
هو الكون والفساد بحسب الصورة النوعية ، والخرق والالتئام بحسب الصورة الجسمية ،
عند القائلين بها ، وأقدم من الحركة في الحكم والحركة في الكيف ، لأن امتناع وجود
المستقيمة مستلزم لامتناع وجود كل واحدة من تلك .

وقد تبين من قبل أن الوضعية المستديرة أقدم من المستقيمة .

فلذن صح أن أقدم الحركات كلها هى الوضعية المستديرة .

واعلم أن جميع الأحكام المذكورة ، ثابتة لما توجد فيه الحركة المستديرة من السماويات ،
وإن لم يتعرض الشيخ لذلك .

(١) لما تكلم عن الأجسام المطلقة والأجرام الفلكية ، أراد أن يتكلم أيضاً على
العنصرية ، فبدأ بلباضاح أحوال الكيفيات الأربع التى تفعل وتنفعل هذه الأجسام بها ،
ولا توجد خالية عن أجسامها . وهى أوائل الملموسات .

ووسم الفصل بالتنبيه ، لأنه أحال بيان ذلك على الاستقراء ، واعتبار أحوالها المدركة
بالحس والتجربة .

فقوله : [الأجسام التى قبلنا] .

أى العنصریات .

وقوله : [نجد فيها] .

الفعل ، مثل الحرارة والبرودة ، والدغ ، والتخدير . ومثل
طعوم ، أو روائح كثيرة .

أى ندرك بالاعتبار والاستقراء .

وقوله : [قوى مهياة نحو الفعل] .

فالقوى قد مر أنها مبادئ التغيرات ، وهى بحسب ماهياتها قد تكون صوراً ، وقد
تكون كفيات .

والمراد ههنا الكفيات .

وتهيؤها نحو الفعل هو أن تجعل موضوعاتها معدة للفعل ، فإن الفاعل بها هو موضوعاتها .
فالقوة المهيأة نحو الفعل كيفية يصير بها موضوعها معداً للتأثير فى شىء آخر ، فهى
مبدأ للتغير .

والقوة المهيأة نحو الانفعال كيفية يصير بها موضوعها معداً للتأثير عن شىء آخر ،
فهى مبدأ للتغير .

والحرارة والبرودة كفتان ملموستان . وقال القدماء فى تعريفهما :

إن الحرارة : كيفية من شأنها إحداث الخفة والتخلخل ، وجمع المتجانسات ، وتفريق
المختلفات ، أى من المركبات دون البسائط .

والبرودة : كيفية من شأنها أن تفعل مقابلات هذه الأفعال .

وذهب الشيخ فى « الشفاء وغيره من الكتب » إلى أن المحسوسات لا يجوز أن تعرف
بالأقوال الشارحة ؛ لأن تعريفاتها لا يمكن أن تشتمل إلا على إضافات واعتبارات لازمة
لها ، لا يدل شىء منها على ماهياتها بالحقيقة ، وهى لا تفيد فى تعريفها ما يفيد الإحساس
بها . وذلك هو الحق .

وأما الدغ : فقد عرفه الشيخ فى « القانون » بأنه كيفية نفاذة جداً ، لطيفة ، تحدث
فى الاتصال تفرقاً كثير العدد ، متقارب الوضع ، صغير المقدار ، فلا يُحَسَّ كل واحد
بانفراده ، ويُحَسَّ بالجملة ، كالوجع الواحد .

وأما التخدير : فقال : هو تبريد العضو بحيث يصير جوهر الروح الحاملة قوة الحس
والحركة إليه ، بارداً فى مزاجه ، غليظاً فى جوهره ، فلا تستعملها القوى النفسانية ، ويجعل

(٢) وَقُوَى مَهْيَاةٌ نَحْوِ الْاِنْفَعَالِ السَّرِيعِ أَوْ الْبَطْئِ ، مِثْلُ

مزاج العضو كذلك ، فلا يقبل تأثير القوى النفسانية .

وظاهر أن هذه الكيفيات فعلية :

وأن اللدغ يفعل ما يفعل بفطر الحرارة المقتضية للنفوذ واللفظ .

وأن التخدير يفعل ما يفعل بفطر البرودة المقتضية لجمود الروح .

وهما تابعان للحرارة والبرودة . وإنما خصهما بالذكر لأنهما أبغ الكيفيات المنتمية إلى

الحرارة والبرودة في بابهما ؛ لقياس سائر ما يشبههما عليهما .

وأما الطعوم فقد قيل : إنها تسعة هي :

الحلاوة ، والدسومة ، والحموضة ، والملوحة ، والحراقة ، والمرارة ، والعفوصة ،

والقبض ، والتفاهة .

وإنها تحدث من تأثير الحار والبارد ، والمتوسط بينهما ، في الكثيف واللطيف والمتوسط

بينهما ، بحسب الازدواجات الممكنة بينها ، على ما هو المشهور في كتب الطب .

وأما الروائح فكثيرة ، بحيث لا يرجى حصرها ، ولذلك لم يتعرض لها ، لكنهما جميعاً

فعليتان لانفعال مشعري الذوق والشم عنهما .

والتأمل في طبائع المترجات يحقق استناد الجميع إلى الكيفيات الأولى .

وإنما قال الشيخ : [ومثل طعوم وروائح كثيرة] .

ولم يقل : [ومثل الطعوم والروائح] .

لأن « التفاهة » من الطعوم ، لا يحس بتأثيرها في الذوق .

وقيد [الروائح]

بالكثير لأنها غير منحصرة .

(٢) قسم الانفصال إلى السريع والبطيء ؛ لثلاث تشكك في الصلابة وأمثالها ، [في]

إسنادها إلى الانفصال ؛ لأنها ليست مما لا يتفعل موضوعه ، بل هي مما يتفعل بطيئاً .

والرطوبة : قد فسرهما الشيخ بأنها كيفية تقتضي سهولة التفرق ، والاتصال ، والتشكل .

والبيوسة : بما يقابلها .

وليس ذلك تعريفاً لهما ، لأنه لو أراد التعريف ، لذكر أولاً تعريف الحرارة والبرودة .

الرطوبة واليبوسة ، واللين والصلابة ، والذروجة ، والهشاشة ،
والسلالة .

بل السبب فيه أن الجمهور يفسرون الرطوبة بالبلية ؛ ولذلك لا يطلقون الرطب على الهواء ،
ويطلقونه على الماء . وتكون اليبوسة ، بحسب ذلك ، هي الجفاف .
وقد طال البحث بين أهل العلم فيه .

وذكر الشيخ في « الشفاء » [أن البلة : هي الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم .
كما أن الانتقاع : هي الغريبة النافذة إلى باطنه .
والجفاف : عدم البلة فيما من شأنه أن يبتل] .
ولم يذكر البلة والجفاف في هذا الموضع ؛ لأنه لا يريد ههنا أن يتعرض للبحث ،
ولذلك يأمر بالتأمل ، ولا يشتغل بإيراد البيانات القياسية والمناقضات الاعتبارية .
وأما اللين : فقال : إنه كيفية تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ، ويكون للشيء بها
قوام غير سيال ، فينتقل عن وضعه ، ولا يمتد كثيراً ، ولا يتفرق بسهولة ، وإنما يكون
قبول الغمز من الرطوبة ، وتماسكه من اليبوسة .
والصلابة : ما يقابلها .

وقال الفاضل الشارح : [قيل اللين ما ينغمز تحت الأصبع مثلاً ، فهناك أمور ثلاثة :

أحدها : الحركة .

والثاني : التشكل .

والثالث : استعداد قبول الانغماز .

وليس اللين إلا الأخير .

وكذلك قيل : الصلب هو الذى لا ينغمز ، وهناك أيضاً أمور ثلاثة :

الأول : عدم الانغماز .

والثاني : بقاء الشكل .

والثالث : المقاومة .

وليست الصلابة هي المقاومة ، لأن الهواء المنفوخ في الزق يقاوم ، وليس بصلب .

فإذن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال :

(٣) ثم إذا فتشت وأجدت التأمل ، وجدتتها قد تُعَرى
عن جميع القوى الفعالة ، إلا الحرارة والبرودة والمتوسط. الذى
فرجع حاصل البحث إلى أن اللين والصلابة كقيتان يكون الجسم بهما مستعداً للانفعال
وعده ، عن المشكل الحاضر .

وهذا هو الذى ذكره الشيخ فى تفسير الرطوبة واليبوسة ؛ فإذن لا فرق بينهما بحسب
تفسيره [.

وأقول : الرطوبة واليبوسة تنتسبان — من حيث الماهية — إلى الكيفيات الملموسة .
والصلابة واللين : لا ينتسبان إلى المحسوسات ، بل إلى الكيفيات الاستعدادية .
والاستعدادات لا تكون محسوسة ، من حيث هى استعدادات .
والشيخ إنما ذكر آثارهما فى تفسيرهما ، لتعقل ماهيتهما عند تصور جميعها .
وأما الرطوبة واليبوسة ، فما عرفهما لكونهما محسوسين ، بل ذكر معنى ألفاظهما لئلا
يقع الاشتباه بينهما ، وبين ما يجرى مجراهما .

وقد صرح فى الشفاء بأن : [الرطوبة ليست هى سهولة التشكل ؛ لأنها غير إضافية .
وسهولة التشكل إضافية ، وأنها إنما تفسر بها على ضرب من التجوز] .
وأيضاً اسم الشئ الذى يتركب مفهومه لا يطلق على بعض أجزاء مفهومه ، إطلاق
الاسم علىسمى .

واستعداد الانغماز مع وجود القوام غير السيل ، وعدم التفرق بسهولة ، غير استعداد
قبول التفرق والاتصال بسهولة .

فعنى اللين عند الشيخ ليس هو معنى الرطوبة ، على ما ذكره هذا الفاضل .
وأما اللزوجة — على ما ذكره الشيخ — فكيفية تقتضى سهولة التشكل مع عسر
التفريق . والشئ بها يمتد متصلاً ، وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل .
والسلاسة والهاشاشة : اسمان لما يقابلهما .

وظاهر أن هذه الأربعة تنتمى إلى الرطوبة واليبوسة ، وهما يقتضيان كون الشئ معداً
نحو انفعال ما .

(٣) الأجسام العنصرية قد تخلو عن الكيفيات المبصرة ، والمسموعة ، والمشمومة ،
والمذوقة .

يُستبرد بالقياس إلى الحار ، ويُستسخن بالقياس إلى البارد .

وأعني بهذا أنك تجد في كل باب منها - إذا اعتبرته - أن جسمًا يوجد عديمًا لجنسه . مثلاً يكون ولا لون فيه ، ولا رائحة ، ولا طعم . أو وجدته منتهياً إلى الحرارة والبرودة ، مثل اللدغ والتخدير .

وكذلك الحال في الهيئة المعدة للانفعال فإن التفتيش يلزم أجسام العالم التي تليها ، رطوبة أو يبوسة ؛ لأنها إما أن يسهل تفرقها واتصالها : وتشكلها وتركها للشكل من غير ممانعة ، فتكون رطبة ؛ أو يصعب ، فتكون يابسة .
وأما التي لا يمكن فيها ذلك أصلاً ، فكغيرها من الأجسام .

والسبب في ذلك أن إحساس الحواس الأربعة بهذه المحسوسات ، إنما يكون بتوسط جسم ما ، كالهواء والماء . ولا يمكن أن يتوسط المتوسط بين نفسه وغيره . فإذا كان كل واحدة من هذه الحواس لا تدرك المتوسط الذي يتوسط لها ، بل تجده خالياً عما تدركه هي .
وتلك الأجسام لا تخلو عن الملموسة ؛ لأنها لا تحتاج إلى متوسط .
وأيضاً قد يخلو الحيوان عن تلك المشاعر ، ولا يخاو عن اللمس ، فذلك سميت الملموسات بأوائل المحسوسات .

ثم التأمل والاستقراء يقتضيان أنها لا تخلو عن جنسين من الملموسات :

أحدهما : جنس الحرارة والبرودة وما يتوسطهما ، وهو الفعلي .

والثاني : جنس الرطوبة واليبوسة ، وما يتوسطهما ، وهو الانفعالي .

وبالباقي : إما أن تخلو هذه الأجسام عنها .

وإما أن تنتمي عند الاعتبار إلى هذين الجنسين ، فذلك سميت هذه الكيفيات أوائل

وأما سائر ما يشبه ذلك ، فقد يعرى عنه جسم ، أو ينتمى إلى هاتين انتماء اللين والصلابة ، والزوجة والهشاشة ، وغير ذلك .

الفصل التاسع عشر

تنبيه

(١) فالجسم البالغ في الحرارة بطبعه هو النار . والبالغ في البرودة بطبعه ، هو الماء ، والبالغ في الميعان ، هو الهواء . المحسوسات ، وهى التى بها تتفاعل الأجسام العنصرية ، وينفعل بعضها عن بعض ، فتولد منها المركبات .
والفاظ الكتاب ظاهرة .

والمراد من قوله : [أما التى لا يمكن فيها ذلك] .
هو الفلكيات .

(١) أراد أن يشير إلى أن العناصر أربعة ، ويُعَيَّنُها .

ولما كان لها - بعد كونها أجساماً طبيعية - اعتبارات :

منها : أنها استقصات المركبات .

ومنها : أنها أركان يتحصل بنضدها عالم الكون والفساد .

وبالاعتبار الأول : يُبحث عن أحوالها بحسب ما يجرى بينها من الفعل والانفعال .

اللذين هما سبب التركيب ، ويستدل بذلك على عدتها .

وبالاعتبار الثانى : يبحث عن أحوالها بحسب أمكنتها المترتبة ، وما يجرى مجراها .

ويستدل بذلك عليها أيضاً .

وهذا الفصل يشتمل على الاستدلال بالاعتبار الأول ، وقد حاذى في ذلك كلام الشيخ الفاضل أبى نصر الفارابى ، فإنه قال في مختصر له يعرف بعيون المسائل بهذه العبارة :

[والجسم الشديد الحرارة بطبعه ، هو النار . والشديد البرودة بطبعه ، هو الماء .

والجارى ، هو الهواء . والشديد الانعقاد ، هو الأرض] .

والبالغ في الجمود ، هو الأرض .

فنقول في تقريره : قد ظهر مما مر أن كل واحد من هذه الأجسام لا يخلو عن كيفيتين :

إحداهما : فعلية .

والأخرى : انفعالية .

وبيان الحصر - بانتساب الكيفيات الأربع إليها ، بحسب الازدواجات الممكنة - مشهور . لكن لما كان لإثبات بعض تلك الكيفيات لبعض هذه الأجسام صعباً ، كالحرارة للهواء ، واليبوسة للنار ، على ما صرح به الشيخ في الشفاء ، وكان المؤثر عنده في هذا الموضوع بناء الكلام على المشاهدة والأحكام التي لا تتوقف على التعمق في البحث ، اقتصر على الاستدلال بما لا شبهة فيه من هذه الكيفيات .

وإذا كان وجود الفعليتين في الجسمين اللذين هما أشد تعادياً من الجميع ، أعنى النار والماء ، أظهر ، والانفعالتين في الباقتين أظهر ؛ ميز بينها بإسناد كل واحدة من هذه ، إليها .

وبدأ بالنار ، فنبه بقوله : [البالغ في الحرارة] .

على كون الحرارة كيفية تشتد وتضعف ، لا صورة تقوم بجوهرها الذي لا يختلف .

وأشار بقوله : [بطبعه] .

إلى مصدر تلك الحرارة ، أعنى الصورة النوعية .

وأورد القضية في صيغة تدل على مساواة طرفيها ، ليعلم أن هذا القول مميز للنار عما سواها ، ومعرف لما هيته .

وكذلك في الثلاثة الأخرى .

وإنما عبر عن الرطوبة واليبوسة بالميعان والجمود ، لوقوع التنازع في مفهوم الأوليين ، دون الآخرين ، مع أن المراد عنده واحد .

قال الفاضل الشارح : [وإنما قال : « بطبعه » .

في النار والماء ، لا في الهواء والأرض ؛ لأن من الناس من ذهب إلى أن صورة النار والماء ، هي الحرارة والبرودة ، ولم يذهب ذاهب إلى أن صورة الهواء والأرض ، هي الرطوبة واليبوسة .

(٢) والهواء بالقياس إلى الماء حار لطيف . يتشبه به الماء إذا سخن ولطف .

فأزال ذلك الاشتباه به ولم يحتج إليه ههنا .
 قال : [وانما اختار هذا الترتيب ؛ لأنه أراد تقديم الكيفيتين الفعليتين على الانفعاليتين .
 وتقديم الأشراف من كل جنس ، على الأخس ، أولى] .
 قال : [وهذه الأحكام ليست مما لا اختلاف فيه ، فإن بعض المتقدمين ذهبوا إلى أن النار البسيطة في حيزها لا تكون في غاية الحرارة .
 ورد عليهم الشيخ بأن وجود القوة المسخنة ، والمادة القابلة لها ، وعدم الموانع ، حاصلة له ثمت .
 فالسخونة الشديدة موجودة .

وأما برودة الماء فقد ذهب قوم كثير ، منهم الشيخ أبو البركات - من المتأخرين - إلى أن الأرض أبرد من الماء ؛ لأنها أكثف ، وإن كان الإحساس ببرودة الماء - لفرط وصوله إلى المسام ، والتصاقه بالأعضاء - أشد . كما أن النار أسخن من النحاس المذاب ، مع أن الإحساس به أشد .
 وأما الميعان فإن كان هو البلية ، فالمائع هو الماء لا غير ، وإن كان هو سهولة التشكل ، فالمائع هو الثلاثة غير الأرض ، والنار أولى به من الكل ؛ لأن الأسخن أطف وأرق قوماً .

وليس سهولة التشكل ، إلا لركة القوام واللطافة] .
 وأقول : إن الشيخ يروم البناء على الوجدان الظاهر - كما مر - ولا شك أن أحر الأجرام في النظر الأول هو النار . وأبردها هو الماء ، وأشدّها ميعاناً هو الهواء . ولم ينازعه في ذلك من نازعه ، إلا لقياس أو استدلال . وذلك باب آخر أعرض عنه ههنا ، وأطنب القول فيه في « الشفاء » .

(٢) لما فرغ من تعريف العناصر بالكيفيات الظاهرة ، وتعيينها ، أراد بيان اتصافها بالكيفيات الخفية أيضاً ، وهي ثلاثة :
 حرارة الهواء .

(٣) والأرض إذا خلّيت وطباعها ، ولم تسخن بعلّة ،
بردت .

(٤) وإذا خمدت النار وفارقتها سخونتها ، تكون منها
أجسام صلبة أرضية يقدّفها السحاب الصاعق .

وبرودة الأرض .

ويبوسة النار .

وأما رطوبة الماء فظاهرة كبرودته .

وراعى الترتيب المذكور ، فابتدأ ، لذلك ، بحرارة الهواء .

ولمّا قال : [والهواء بالقياس إلى الماء حار] .

ولم يقل : [إنه حار مطلقاً] .

لأنه ، بالقياس إلى النار ، ليس بحار ، إذ كان البالغ في الحرارة ، هو النار . ولم يمكن
أن يقول : [بالقياس إلى الأرض] .

لأنه لم يبين بعدُ كيفيّة الفعلية .

واستدل على حرارة الهواء بأن الماء يتشبه به ، إذا سخن ولطف ، أى تخلخل .

وتشبه به ، تبخره وتصاعده في حيزه ، لا تكونه هواء ؛ لأن ذلك لا يكون تشبهاً .

والبخار هو أجزاء صغار مائية كثيرة مختلطة بالهواء .

وجه الاستدلال : أن الحرارة تفتضى الخفة واللطافة ، والبرودة تفتضى الثقل والكثافة

بالتجربة . فما هو أسخن فهو أخف وألطف . وما هو أبرد فهو أثقل وأكثر .

ولو لم يكن الماء أسخن من الماء ، لم يكن أخف وألطف منه ، لكنه أخف وألطف ،
فهو أسخن .

(٣) أقول : وهذا استدلال على برودة الأرض ، وهو ظاهر . والعلّة المسخنة هي
أشعة العلويات ، ثم المسخنات السفلية ؛ كالرياح الحارة وغيرها .

(٤) أقول : يريد إثبات يبوسة النار . واستدل عليها بالصاعقة ؛ فإنها — على

ما قال هنا — تتولد من أجسام نارية فارقتها السخونة ، وصارت لاستيلاء البرودة على
جوهرها ، متكاثفة .

(٥) فهذه الأربعة مختلفة الصور ، ولذلك لا تستقر

النار حيث يستقر الهواء ؛ ولا الماء حيث يستقر الهواء ، ولا

وفيه نظر ؛ لأنه أيضاً قد قال في بعض أقواله : [إنها تتولد من الأبخرة والأدخنة الأرضية المتصاعدة من الأرض المحتبسة في السحاب] .

والدخان هو المتحلل اليابس من الأرض — كما أن البخار هو المتحلل الرطب — وهو أجزاء أرضية صغار ، اكتسبت حرارة فتصاعدت لأجلها وخالطت الهواء . وهذا أظهر قولية في الصاعقة .

وأيده الفاضل الشارح : بأن الصواعق — على ما حكى الشيخ — تشبه الحديد تارة ، والنحاس تارة ، والحجر تارة .

فلو كانت مادتها النار ، لما اختلفت هذا الاختلاف ، بل كانت مادتها الأدخنة والأبخرة الشبيهة بمواد هذه الأجسام في معادنها .

(٥) أقول : لما بين كيفيات هذه الأجسام ، أنتج منها تباين صورها ؛ فإن البسيط لا يصدر عنه إلا شيء واحد ، واختلاف الآثار يدل على تباين مصادرها .

ثم أرشد إلى تأكيدها بحجة أخرى ، فأسند اقتضاءها للأمكنة المتخالفة — على ما يشاهد — إلى اختلاف الصور . وهو لمية هذا الاختلاف في نفس الأمر .

لكن لما كان اختلاف الأمكنة واضحاً ، واختلاف الصور غير واضح ، كان طريق الاستدلال به على ذلك واضحاً .

وإنما أثبت اقتضاءها للأمكنة المتخالفة ، باختلاف ميولها الطبيعية ؛ لأن الاستدلال به ، على ما مر ، أوضح الاستدلالات على اختلاف الأمكنة .

والمزاوجات بين العناصر المتجاورة يكون ستة . لكن الشيخ اقتصر منها على ثلاثة هي : صعود النار من حيز الهواء .

ونزول الماء منه .

وصعود الهواء من حيز الماء .

وبقي : هبوط الأرض من حيز الماء .

وصعود الماء من حيز الأرض .

الهواء حيث يستقر الماء .
(٦) وذلك في الأطراف أظهر .

الفصل العشرون

تنبيه

(١) من ظن أن الهواء يطفو فوق الماء لضغطه ثقل الماء إياه ، مجتمعاً تحته ، مُقِلّاً له ، لا بطبعه ، كدَّبه أن

وهما أيضاً ظاهران .

وهبوط الهواء من حيز النار .

وهو خفي .

(٦) أقول : الميل الطبيعي يزداد بازدياد الجسم إلى مكانه الطبيعي قريباً ؛ وذلك لأن المعارق — مع ذلك — ينتقص حجماً ، فينتقص معاوقة ؛ فلذلك يكون طلب الأمكنة الطبيعية ، والهرب عن الغريبة ، في الأطراف ، أظهر .

(١) أقول : لما كانت الحجة الأخيرة في الفصل المتقدم المشتملة على الاستدلال — باختلاف الأمكنة — على تباين الصور ، مبنية على اختلاف الميول الطبيعية . وذلك لم يتبين إلا في جزئيات العناصر ، دون كلياتها ؛ وكان من المحتمل أن يقال : جزئيات العناصر لا تميل إلى أمكنة الكليات بالطبع ، بل بالقسر : إما يجذب مما يتحرك إليها ، أو يدفع مما يتحرك منها ؛ كان من الواجب إبطال هذا الاحتمال .

والذي يطله أن الحركة الطبيعية للجسم الكبير ، تكون أسرع منها للصغير . والقسرية بخلافها ؛ وذلك لأن الأكبر طبعاً ، فهو أشد ميلاً ، وأقل مطاوعة للقاسر .

والوجود يشهد : بأن الكبير من أجزاء العناصر ، يتحرك إلى أمكنتها أسرع ، فهي إذن إنما تتحرك بالطبع ، لا بالقسر .

والشيخ خص بيانه بأن الطافي من العناصر ، ليس طفوه لضغط ما تحته إياه . مجتمعاً

الأكبر يكون أقوى حركة ، وأسرع طفواً ؛ والقسرى يكون بالضد من هذا .

وكذلك الحال في الحركات الأخرى *

الفصل الحادى والعشرون

تنبيهه

(١) قد يبرد الإناء بالجمد ، فيركبه ندى من الهواء ، كلما التقطته مُدَّ إلى أى حد شئت . ولا يكون ليس إلا في تحته ، مقلداً إياه ؛ لأن قوماً ذهبوا إلى أن العناصر كلها طالبة لمركز العالم ، لكن الأثقل يسبق الأخف ، فيضغطه ويدفعه إلى فوق ، ولذلك يطفو الأخف فوقه . واحتجاجة عليهم يتضمن إبطال جميع الاحتمالات المذكورة . ولما كان بيانه خاصاً بالهواء والماء ، أشار إلى الباقية بقوله : [وكذلك في الحركات الأخرى] .

(١) أقول : يريد إثبات الكون والفساد في العناصر ، والاستدلال به على اشتراكها في الهيولى ، فنقول :

تغيرات الأجسام بصورها لا تقع في زمان ؛ لأن الصور لا تشتد ولا تضعف ، بل تقع في آن ، وتسمى فساداً أو كوناً ، كما مر .

وتغيراتها بكيفياتها تقع في زمان ؛ لأنها تشتد وتضعف وتسمى استحالة .

والفساد والكون إنما يقعان بين جسمين يفسد أحدهما ويكون الآخر .

ولما كانت العناصر أربعة ، وكان من الممكن أن يفرض هذا التغير بين كل واحد منها ، وكل واحد من الثلاثة الباقية ، كانت أنواع الكون والفساد اثني عشر ، الحاصلة من ضرب الأربعة في الثلاثة .

لكن الواقع منها أولاً ، هو ما يكون بين عنصرين متجاورين ، لا على سبيل الطفرة ،

موضع الرشح . ولا يكون عن الماء البحار ، وهو ألطف وأقبل للرشح ، فهو إذن هواء استحال ماءً .

فإن الأطراف لا تتكون من الأطراف إلا بعد تكونها أوساطاً : أعنى لا يتكون الهواء من الأرض إلا بعد تكونها ماء ، وحينئذ يكون ذلك التكون بالحقيقة مركباً من تكوينين يتقدمانه .

والعناصر المتجاورة تقع بينها ثلاثة ازدواجات :

أحدها : بين النار والهواء .

والثاني : بين الهواء والماء .

والثالث : بين الماء والأرض .

ويشتمل كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد ؛ فإذن الأنواع الأولى ستة ، وهى بسائط . وأربعة من الباقية تتركب من بسيطين ، وهى :

تكون الهواء من الأرض .

وتكون الماء من النار .

وعكسهما .

واثنان مركبان من ثلاث بسائط ، وهما :

تكون الأرض من النار .

وعكسه .

والشيخ بدأ بالازدواج الذى بين الهواء والماء ؛ لأن الكون والفساد بينهما أظهر من الباقية .

وهو — كما ذكرنا — يشتمل على نوعين :

أحدهما : تكون الهواء من الماء .

والثاني : عكسه .

وكان الأول مشهوراً لكثرة المشاهدة ؛ فإن انفصال الأبخرة عن الأجسام الرطبة ، عند

تأثير الحرارة فيها ، وانتقاصها بسبب ذلك ، ظاهر .

فإن قيل : البخار يشتمل على أجزاء مائية ، قلنا : نعم ، وعلى أجزاء هوائية أيضاً لم

تكن فيه ؛ لأن الهواء لا يستقر فى الماء ، بل حدث وانفصل بالغليان وغيره .

وكذلك قد يكون صحو في قليل الجبال ، فيضرب الصر

فلشهرة هذا النوع لم يذكره الشيخ .

وأيضاً ثبت نوع واحد من النوعين المتعاكسين ، يكفي في إثبات كون الهبولى مشتركة ؛ وهو يدل على جواز وجود النوع الآخر .

فلذلك اقتصر الشيخ من هذا الأزدواج على نوع واحد ، وهو بيان تكوّن الهواء ماء ، فاستشهد عليه بشيئين :

أحدهما : الندى الحادث على ظاهر الإناء إذا برد بالجمد ، وأشار إليه بقوله : [قد يبرد الإناء بالجمد فيركبه ندى من الهواء] .

وذلك لأن الندى الذى يوجد هناك :

إما أن يتكون من الهواء ، وهو المطلوب .

وإما أن لا يتكون منه .

بل إما أن يجتمع من الهواء المطيف به على ما ذهب إليه منكرو الكون والفساد بين الهواء والماء ، كالشيخ أبى البركات وغيره . أو يترشح مما فى داخله .

والأول : باطل ؛ لأن الهواء المطيف بالإناء لا يمكن أن يشتمل على أجزاء كثيرة من الماء خصوصاً فى الصيف ؛ فإن الأجزاء المائية ، إن كانت باقية ، فقدتنا جداً ، لفراط حرارة هوائية ، ولا تبقى مجاورة للإناء .

وعلى تقدير بقائها هناك ، يلزم أحد ثلاثة أشياء :

إما نفاذ تلك الأجزاء ، إذا تواتر حدوث الندى ، بعد تنحيته من الإناء ، مرة بعد أخرى ، فينقطع حصوله على الإناء ، مع كون الإناء بحاله الأولى .

وإما تناقصها ، فيكون حصوله فى كل مرة ، أنقص مما كان قبلها .

وإما تراخى أزمنة حصولها ، فيكون بين كل حصولين زمان أطول مما بين حصولين قبلهما . وذلك على تقدير أن تجتمع الأجزاء التى تكون فى هواء أبعد من الإناء ، إليه ؛ مع أن ذلك بعيد جداً ، لأن تلك الأجزاء الصغيرة — مع جذب حرارة الهواء إليها — لا تتمكن من خرق حجم كبير من الهواء .

ولكن الوجود يخالف جميع ذلك ، لأننا نرى حدوث الندى مرة بعد أخرى على وتيرة

هواها فيجمد سبحانه لم ينسق إليها من موضع آخر ، ولا انعقد

واحدة ، بشرط أن ينحى من الإناء ما حدث عليه ويكون الإناء على حاله من التبرد .

وأشار الشيخ إلى ذلك بقوله :

[كلما لقطته ، مُدًّا إلى أى حد شئت] .

وقيل على ذلك : إن كانت برودة الإناء مقتضية لفساد الهواء المحيط بالإناء ، فوجب

أن يصير كل ذلك الهواء ماء ، ولا محالة يسيل الماء حينئذ ، ويتصل به هواء آخر ، ويصير أيضاً ماء ، إلى أن يجرى الماء جرياناً صالحاً . وإذ ليس كذلك ، فعلم أنه حدث من أجزاء مائية قليلة المدد .

وأجيب عنه : بأن جرم الإناء ، لصلابته ، لا يتكيف بالكميات الغريبة سريعاً ، وعند التكيف تنبسط الكميات بطيئاً . فإذا ألحت عليه القوة المكيفة ، اشتد تكيفه بها ، فوق ما يشتد تكيف غيره .

ولذلك ربما توجد الأواني الرصاصية المشتملة على المائعات الحارة ، أسخن من تلك المائعات . فالإناء المذكور ، أشد تبرده ، يُفسد الهواء المطيف به . والماء ، أسرع تكيفه بالكميات الغريبة ، يحمله الهواء المطيف به ظاهره ، عن برودته الشديدة ، سريعاً ، فلا يفسد الهواء ما دام على سطح الإناء ماء ؛ أما إذا تنحى عنه ، واتصل الهواء بالسطح ، عاد إلى فساد .

والثاني : وهو أن يقال : الندى يترشح مما في داخل الإناء وهو أيضاً باطل لوجوه :
أحدها : أن الندى قد يوجد من غير أن يكون فيه ماء ، بل بسبب وجود الحمد الذي لم يتحلل بعد .

والثاني : أن ذلك يقتضى أن لا يوجد الندى إلا في موضع الرشح ، لكن ليس الحكم بأنه لا يوجد إلا في موضع الرشح ، مطابقاً للوجود ، فإنه يوجد فوق ذلك الموضع .

وأشار الشيخ إلى هذا الوجه بقوله : [ولا يكون ليس إلا في موضع الرشح] ؛ فدل قوله على أنه لم يمنع وجود الندى عن الرشح ، بل منع اختصاصه بكونه من الرشح فإن هذه الصيغة تفيد هذه الفائدة .

والثالث : أن الماء إذا كان حاراً ، وجب أن يوجد الرشح أيضاً ؛ بل ينبغي أن يكون

من بخار متصاعد ، ثم يرى ذلك السحاب يهبط ثلجاً ، ثم
يضمحي ، ثم يعود .

الرشح أكثر ، لأن الحار ألطف وأقبل للرشح ، لركة قوامه ، وليس كذلك .
وأشار إلى ذلك أيضاً بقوله : [ولا يكون ذلك من الماء الحار ، وهو ألطف وأقبل
للرشح] .

ولما أبطل الوجهين ، صرح بالنتيجة وقال : [فهو إذن هواء استحال ماء] .
والاستشهاد الثاني : بالسحاب المتولد في قلل الجبال ، دفعة من صحو الهواء ، لا من
انسياق السحاب إلى ذلك الموضع ، من موضع آخر ؛ ولا من انعقاد بخار صعد إليه ؛
ثم نزول ذلك السحاب ثلجاً ، بحيث يعود الصحو ، ثم تولده مرة أخرى . وهو المراد بقوله :
[وكذلك قد يكون صحو في قلل الجبال ، فيضرب الصر هواها] إلى قوله [ثم يعود] .
ويريد بالصّر : البرد الشديد . وهو في اللغة - على ما قال صاحب الصحاح - برد
يضرب النبات .

والشيخ قد حكى أنه شاهد ذلك بجبال « طبرستان » ، و « طوس » ، وغيرهما . وقد
يشاهد أهل المساكن الجبلية أمثال ذلك كثيراً .
فهذا بيان الأزدواج الأول .

واعترض الفاضل الشارح على ذلك : [بأن تبريد الإناء للهواء ليس بأعظم من تبريد
الأراضي الحمدية إياه ، في صميم الشتاء ، بل في الأراضي التي تخفى الشمس عنها ستة
أشهر ، وذلك يقتضي انقلاب أكثر الهواء ماء .
وأيضاً لو كان انقلاب الهواء ماء للبرودة ، فبعد نزول الثلج يصير الهواء أبرد مما كان
قبله . ويوم الصحو أبرد من يوم المطر ؛ فإذا لم يلزم أن يستمر الثلج والمطر إلى أن يتغير
الفصل والهواء] .

والجواب : أن هذا الاعتراض ليس بقادح في غرضنا ؛ وذلك لأننا لم ندع أن السبب
في ذلك أي برودة هي ، ولا أنها على أي شرط ينبغي أن تكون ، ولا أن المانع إياها عن
ذلك أي شيء هو .

وإذ لم ندع حصر الأسباب الموجبة للكون والفساد ، فلا يلزمنا النقض بعدم الكون

- (٢) وقد تُخلق النار بالنفخات من غير نار .
- (٣) وقد تُحل الأجسام الصلبة الحجرية ، مياهاً سيالة .
- يعرف ذلك أصحاب الحيل .

والفساد عند حصول برودة ما . بل إنما ادعينا إمكان وجود الكون والفساد بمشاهدة ما يقتضى حصوله ، فهما ثبت ذلك لمن شاهد واعتبر ، علم بالجملة أن للكون والفساد سبباً موجباً ، هو البرودة مثلاً بحال ما ، فإن حصلت البرودة ولم يحصل الكون والفساد حكم بعدم ذلك : إما لفقدان شرط ، أو وجود مانع . بالجملة ؛ وإن لم نعرفهما بالتفصيل ؛ فإن الجهل بتفصيل ذلك ، لا يقدر في علمه بإمكان وجودهما .

(٢) لما فرغ الشيخ من تفصيل الازدواج الأول ، اشتغل بالثاني ، وهوين الهواء والنار .

أما صبرورة النار هواء : فظاهر ؛ لأن الشعل المرتفعة تضمحل في الهواء — على ما يشاهد — ولا تبقى لها حرارة محسوسة . ولذلك لم يذكرها الشيخ .

وأما عكسه : : فهو المراد من قوله : [وقد تخاق النار بالنفخات من غير نار] .

ويكون ذلك بإلحاح النفخ على الكبير ، وسد الطرق التي يدخل فيها الهواء الحديد كما يشاهد لمن يزاول ذلك .

(٣) وهذا هو الازدواج الثالث ، وهو بين الماء والأرض :

وبدأ بصبرورة الأرض ماء ، فقال : [وقد تحل الأجسام الصلبة الحجرية مياهاً سيالة ، يعرف ذلك أصحاب الحيل] .

يعنى طلاب الأكسير ، ويكون ذلك بتصويرها أملاحاً ، إما بالأحراق ، أو بالسحق ، مع ما يجرى مجرى الأملاح ، كالنوشادر . ثم إذا بثها بالماء كما يشاهد في الأجزاء الأرضية التندية المحترقة ، كيف تصير ملحاً ، وتذوب بالماء .

والأجساد هي الأجسام الذاتية بحسب مصطلحاتهم .

ولما ذكر ذلك أشار إلى عكسه بقوله : [كما قد تجمد مياه جارية تشرب ، حجارة صلبة] .

وذلك مشاهد من بعض المياه التي تنعقد حجراً ، بعد خروجها من منابعها .

وإنما ذكر هذا العكس . بخلاف نظيره ؛ لأنه أندر وجوداً بالقياس إليهما ،

الإشارات والتنبيهات

كما قد تجمد مياه جارية تُشربُ ، حجارةً صلبة .
فهذه الأربعة قابلة للاستحالة ، بعضها إلى بعض .
فلها هيولى مشتركة .

الفصل الثانى والعشرون

إشارة وتنبيه

(١) هذه هى أصول الكون والفساد فى عالمنا هذا . وهى
الأركان الأول ، وبالحرى أن تتم بها عدة ذوات الحركة

ولم يستأنف قولاً له ، بل وصله بالحكم الأول ؛ لأنهما من ازدواج واحد .
ثم أنتج المطلوب من الجميع ، وهو كون العناصر قابلة لأن يستحيل بعضها إلى بعض .
والمراد بالاستحالة ههنا ، غير المصطلح عليها . أعنى الحركة الكيفية .
والسؤال الذى ذكره الفاضل الشارح — مما اقتضته قرينة بعض أصحابه — أن هذه
التغيرات المشاهدة ، يحتمل أن تكون استحالة فى الكيف ؛ مثلاً الهواء الذى صار ماء ،
استحال فى حرارته إلى البرودة . فهو هواء فى جوهره . لكنه متكيف بكيفية الماء .
ومع هذا الاحتمال لا يثبت الكون والفساد — فليس بشئ ؛ لأنه يقتضى الإنكار
لأمور محسوسة . وعلى تقديره فيحتمل أن تكون العناصر جميعاً جسماً واحداً . متكيفاً
بهذه الكيفيات ، ومع ذلك فبقاء الكيفية التى استحال إليها العنصر ، مع زوال السبب
المقتضى إياها ، دل على حدوث صورة تستحفظها .

(١) أقول : قد مر أن لهذه الأجسام اعتبارات :

منها : أنها أصول الكون والفساد .

ومنها : أنها أركان العالم .

ومنها : أنها أسطقسات تتركب المركبات منها . وعناصر تنحل المركبات إليها .

وذكرنا أن الاستدلال عليها — من حيث الكون والفساد ، والتركيب والتحليل —

المستقيمة . حين يوجد خفيف مطلق ينحو نحو جهة فوق

لا ينبغي أن يكون باعتبار الفعل والانفعال ؛ وأن الاستدلال عليها — من حيث إنها أركان —
ينبغي أن يكون باعتبار أمكنتها .

فلما ذكر من الصنف الأول طرفاً صالحاً ، أراد أن يذكر الصنف الثاني ، فبين في
هذا الفصل حال أمكنتها في النضد والترتيب ، وبين بذلك أنها منحصرة في أربعة ، وأن
العالم يتم بهذه الأربعة .

فقله : [هذه هي أصول الكون والفساد] إشارة إليها بأحد اعتباراتها .

وقوله : [في عالمنا هذا] .

إشارة إلى عالم الأجسام العنصرى .

وقوله : [وهي الأركان الأول] إشارة إليها باعتبار كونها أجزاء ذاتية للعالم .

وقيد بـ : [الأول] .

لأن بعض المركبات أيضاً ، أركان للبعض ، كالأعضاء للحيوان ، لكنها لا تكون .

[أول] .

فالأول للجميع هي : هذه .

وقوله : [وبالحري أن تتم بها عدة ذوات الحركة المستقيمة] إشارة إلى انحصار
الأركان في هذه الأربعة .

وقوله : [حين يوجد خفيف مطلق ينحو نحو جهة فوق كالنار] .

إشارة إلى الحصر ، وهو أن ذوات الحركة المستقيمة :

إما خفيفة .

وإما ثقيلة ، على ما مر .

وكل واحد منهما :

إما مطلق .

وإما ليس بمطلق .

فإذن الترتيب واجب .

وأما الفرق بين المطلق ، والذي ليس بمطلق منها — على ما ذكره الشيخ في الشفاء —

كالنار ، وثقيلٌ مطلقٌ كالأرض ، وخفيفٌ ليس بمطلق كالهواء
وثقيلٌ ليس بمطلق كالألاء .

فهو أن الخفيف المطلق هو الذى فى طباعه أن يتحرك إلى غاية البعد عن المركز . ويقتضى
بطبعه أن يتقف طاقياً بحركته فوق الأجرام كلها .

والثقل المطلق : ما يقابله فى ذلك .

وأعلم أنه يريد بغاية البعد عن المركز غاية البعد الذى يمكن أن تصل إليه الأجسام
المستقيمة الحركية . ولذلك فسرهُ بالظفو فوق الأجرام كلها ، أى الأجسام العنصرية .

وللخفيف بالإضافة له . معنيان :

أحدهما : الذى فى طباعه أن يتحرك فى أكثر المسافة الممتدة بين المركز والمحيط ،
حركة إلى المحيط . لكنه لا يبلغ المحيط .

وقد يعرض له أن يتحرك عن المحيط . ولا تكون تلك الحركتان متضادتين ، كما ظن
بعضهم ؛ لأنهما تنهيان إلى نهاية واحدة .

وهذا مثل الهواء فإنه يرسب فى النار ، ويطفو على الماء .

والثانى : الذى إذا قيس إلى النار نفسها . كانت النار سابقة له إلى المحيط ، فهو عند

المحيط ثقيل وخفيف . بالإضافة .

وهذا الوجه يقرب من الأول . وليس به . فبهذا الاعتبار يشارك النار لكنه يتخاف عنها .
وبالاعتبار الأول لا يريد من المحيط ما تريده النار .

قال الناضل الشارح : [وإنما قال : « خفيف ليس بمطلق » . .] .

ولم يقل : [خفيف مضاف] .

لتكون القسمة حاصرة . وليكون متاولاً للمعنيين المذكورين ؛ فإن الخفيف المضاف
لا يقع على الهواء إلا بالمعنى الأخير] .

واعلم أنه إنما قال : [خفيف مطلق كالنار] .

ولم يقل : [فالنار خفيف مطلق] .

لأن الأول فى بيان حصر الأركان كاف . على ما مر .

أما لو قال : [فالنار خفيف مطلق] .

(٢) وأنت إذا تعقبت جميع الأجسام التي عندنا .
وجدتها منتسبة بحسب الغلبة إلى واحد من هذه التي
عددها .

لكان محتلاً أن يكون مع النار شيء آخر ، هو أيضاً خفيف مطلق ، واحتاج
حينئذ إلى بيان مساواتهما بمثل ما ذكره الفاضل الشارح ، وهو أن المكان الواحد لا يستحقه
جسمان بسيطان .

(٢) أقول : هذا بيان أنها التي تنحل إليها المركبات ، وتركب منها . وأشار فيه إلى
الاستقراء وتتبع أحوال التركيب والتحليل ، على ما يذكره الأطباء .

وفيه تعريض بأن المركب من الأجزاء المتساوية منها ، غير موجود .

قال الفاضل الشارح : [إنما سمي الفصل بالإشارة والتنبيه ؛ لأن الإشارة هي بيان
حصر الأركان بالبرهان . والتنبيه هو بيان أنها اسطقسات المركبات لا غير ، بالاستقراء] .
وتشكك الفاضل الشارح في ميل الهواء بعدم الإحساس . والتمثيل بأن الحجر إذا وضعنا
يدنا تحته أحسننا بثقله — ليس بقوى ؛ لأن الحجر جزء مفصول من كل الأرض ، فالميل
فيه موجود بالفعل — والهواء متصل بكله ، فالميل فيه ليس إلا بالقوة . أما المفصول منه ،
كما يكون في الرق المنفوخ تحت الماء ، فيخرج ميله إلى الفعل ، ويحس به .
واستبعاده أيضاً لبقاء الأجزاء النارية في بدن الإنسان ، مع كونها مغمورة في الأجزاء
الأرضية والمائية — ليس بقوى ؛ لأنه بالنظر إلى ما يحفظه ليس ببعيد ، على ما سيأتي .

وإنكاره وجود النار في المركبات بأنها لا تنزل عن الأثير إلا بالقسر ، ولا قاسر هناك ،
ولا تتكون عن غيرها — لأن استعداد الجزء المخلوط بغير النار لقبول النارية ، أضعف من
استعداده لقبول غيرها — أيضاً ليس على ما يجب ؛ لأن المَعِد كإسخان الشمس وغيرها ،
إذا صار غالباً على سائر الأجزاء ، يصير الاستعداد لقبول النارية أقوى .

الفصل الثالث والعشرون

تنبيهه

(١) هذه يُخلق منها ما يُخلق ، بأمزجة يقع فيها على

(١) أقول : يريد بيان كيفية تولد المركبات من هذه الأصول الأربعة .
والمركبات ثلاثة :

ذو صورة لا نفس له ، ويسمى معدنيًا .

وذو صورة ، هي نفس غازية ، ونامية ، ومولدة للمثل ، لاحس ولا حركة إرادية له ، ويسمى نباتًا .

وذو صورة ، هي نفس غازية ، ونامية ، ومولدة للمثل ، وحساسة ومتحركة بالإرادة ، ويسمى حيوانًا .

وجميع هذه الصور كمالات أولى ، فإن الكمال ينقسم :

إلى منوع : هو صورة ، كالإنسانية ، وهو أول شئ يحل في المادة .

وإلى غير منوع : هو عرض ، كالضحك . وهو كمال ثان يعرض للنوع بعد الكمال الأول .

فهذه الصور كمالات مختلفة الآثار ، يصدر من الحيوان ما يصدر من النبات ،

ويصدر من النبات ما يصدر من المعدني ، من غير عكس .

وكل واحد من هذه الثلاثة جنس لأنواع لا تنحصر ، بعضها فوق بعض ، وكذلك

يشتمل كل نوع على أصناف ، وكل صنف على أشخاص لا حصر لها ، بحيث لا يتشابه

اثنان من الأنواع ، ولا من الأصناف ، ولا من الأشخاص .

وليس هذا الاختلاف بسبب الهيولى الأولى ، ولا بسبب الجسمية ، فإنهما مشتركتان .

ولا بسبب المبدأ المفارق ، فإنه — كما سنبين — موجود ، أحدى الذات ، متساوى

النسبة إلى جميع الماديات .

فهو إذن بسبب أمور مختلفة . والأمور المختلفة في الهيولى — بعد الصورة الجسمية —

هي هذه الصور الأربع النوعية ، التي أجسامها مواد المركبات ، كما مر .

والاختلاف ليس بسبب هذه الصور أنفسها ؛ لأن الاختلاف الذي يكون بسببها

نسب مختلفة مُعدة نحو خَلق مختلفة - بحسب المعدنيات
والنبات والحيوان - : أجناسها وأنواعها .

لا يزيد على أربعة ؛ فهو إذن ، بحسب أحوالها في التركيب ، وفيما يعرض بعد التركيب .
والتركيب يختلف باختلاف مقادير الأسطقسات في القلة والكثرة ، بقياس بعضها إلى
بعض ، اختلافاً لا نهاية له .

ويختلف ما يعرض بعد التركيب باختلاف ذلك لا محالة .
فتلك الاختلافات غير المتناهية ، هي أسباب اختلاف المركبات .
فقوله : [هذه] .

إشارة إلى الأسطقسات الأربعة .

وقوله : [يخلق منها ما يخلق] .

إشارة إلى المركبات المخلوقة منها .

وقوله : [بأمزجة] .

إشارة إلى الاختلافات العارضة بعد التركيب .

وقوله : [تقع فيها على نسب مختلفة] .

إشارة إلى اختلاف التركيب ، لاختلاف مقادير الأسطقسات ، بقياس بعضها إلى

بعض .

وقوله : [معدة نحو خلق مختلفة] .

إشارة إلى أن الأسطقسات إنما تصير بهذه الاختلافات معدة لقبول الصور المختلفة

عن مبدئها المفارق . والخلفة تقال للهيئة العارضة للجسم بسبب اللون والشكل ، وتنسب

إلى الكيفيات المختصة بالكميات .

والمراد ههنا مبادئ تلك الهيئات ، التي هي الصور النوعية .

وقوله : [بحسب المعدنيات ، والنبات ، والحيوان : أجناسها ، وأنواعها] .

إشارة إلى المركبات المذكورة ، فلكل جنس منها مزاج جنسى ، له عرض بين حدين ،

لا يمتثل ذلك الجنس التجاوز عنهما ، وهو يشتمل على الأمزجة النوعية بين الحدين ؛

وكذلك المزاج النوعى على الأمزجة الصنفية . والصنفى على الأمزجة الشخصية .

(٢) ولكل واحدة من هذه ، صورة مقومة ، منها تنبعث
كيفيةاته المحسوسة ؛ وربما تبدلت الكيفية وانحفظت الصورة ،
مثل ما يعرض للماء أن يسخن ، أو أن يختلف عليه الجمود
والميعان ، ومائيته محفوظة .

وهذه الأمزجة كلها تكون بحسب النسب المختلفة الواقعة لبعض الأسطقات إلى بعض
في المقادير .

(٢) أقول : يريد أن يفرق بين الصور التي هي الكمالات الأولى ، وبين
الكيفيات التي هي من الكمالات الثانية .
ولمّا احتاج إلى ذلك ، لكون الأمزجة من الكمالات الثانية الصادرة عن الكمالات
الأولى .

فقال : [ولكل واحدة من هذه صورة مقومة] .
أي صورة نوعية . يصير ذلك الواحد بها هو — على ما بين في النمط الأول — منها
تنبعث كيفيةاته المحسوسة .

واستدل على مباينتها بثلاث حجج : إثنين ، وولية .
الحجة الأولى : قوله : [وربما تبدلت الكيفية ، وانحفظت الصورة ، مثل ما يعرض
للماء أن يسخن] .

وهذا تبدل الكيفية الفعلية . أو أن يختلف عليه الجمود والميعان ، وهذا تبدل الكيفية
الانفعالية ، ومائيته محفوظة ، وهي صورته النوعية .
فإذن المتبدلة غير المحفوظة في الأحوال .

وقول الفاضل الشارح : [النار لا تبقى ناراً بعد زوال الحرارة عنها ؛ ولا الهواء والأرض
بعد زوال الميعان والجمود عنهما] .

إن حكم بذلك مطلقاً فغير مسلم ، وإن قيد الحكم بحال بساطتها ، فسلم ، وهو لا
يقدم فيما قاله الشيخ ؛ لأن استلزام الشيء كيفيةً ما ، حال البساطة . لا يدل على
استلزامه إياها حال التركيب .

وتلك الصورة - مع أنها محفوظة - فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف . والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف .
وتلك الصور مقومات للهيولى ، على ما علمت . والكيفيات أعراض . والأعراض - كائنة ما كانت - لواحق ؛ فلذلك لا تعد الصور من الأعراض .

وقول الشيخ : [وربما تبدلت الكيفية] .
يدل على أنه لم يحكم بذلك حكماً كلياً شاملاً للجميع في جميع الأحوال .
الحجة الثانية : وهى أعم من الأولى : قوله : [وتلك الصورة ، مع أنها محفوظة . فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف . والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف] .
وذلك لأن إنساناً لا يكون أشد إنسانية من آخر ، وجاز أن يكون أشد حرارة من آخر .
قال الفاضل الشارح : [الدليل على أن صورة لا تشتد ولا تضعف ، أن القدر المعتبر في التقوم . إن زال فقد بطل التقوم ، ولا يكون ذلك انتقاصاً للصورة ، بل بطلاناً لها ، وإن لم يزل ، بل زال ما وراء ذلك ، لم يكن الاشتداد في ذاته ، بل في عوارضه] .
ثم قال : [وهذا الدليل بعينه قائم في الكيفيات ؛ لأن القدر المعتبر في نوعية الكيفية إن زال فقد بطلت الكيفية ؛ وإن لم يزل ، لم يكن الزائل معتبراً فيها .
فإن صح الدليل . فقد بطلت إحدى المقدمتين : وإن لم يصح . فقد بطلت الأخرى] .
وأقول : معنى الاشتداد . هو اعتبار المحل الواحد الثابت . إلى حال فيه غير قار ، بتبدل نوعيته ، إذا قيس ما يوجد منها في آن ما . إلى ما يوجد في آن آخر ، بحيث يكون ما يوجد في كل آن ، متوسطاً بين ما يوجد في آنين يحيطان بذلك الآن . ويتجدد جميعها على ذلك المحل المتقوم دونها ، من حيث هو متوجه بتلك التجددات إلى غاية ما .
ومعنى الضعف : هو ذلك المعنى بعينه . إلا أنه يؤخذ من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية .

فالآخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد المتصرم . ولا شك في أن مثل هذه الحال تكون عرضاً : لتقوم المحل دون كل واحد من تلك الحوادث .

- (٣) وأيضاً فإن حركاتها بالطبع ، وسكوناتها بالطبع ،
منبعثة عن تلك القوى الطبيعية الخفية .
- (٤) وإذا امتزجت لم تفسد قواها ، وإلا فلا مزاج .
-

وأما الحال الذى تبدل هوية الحل المتقوم بتبدله ، وهو الصورة ، فلا يتصور فيه اشتداد ولا ضعف ، لامتناع تبدله على شئ واحد متقوم ، يكون هو هو فى الحالتين ، ولا امتناع وجود حالة متوسطة بين كون الشئ هو هو . وبين كونه هو ، ليس هو .

والحجة الثالثة : وهى أعم من الأولىين ، تشتمل على الفرق بين الصور والأعراض ، بحسب الماهيات ، وهى قوله : [وتلك الصور مقومات للهوى ، على ما علمت . والكيفيات أعراض . والأعراض — كائنة ما كانت — لواحق ؛ فلذلك لا تعد الصورة من الأعراض] .

(٣) أقول : قد ذكرنا فيما مر ، أن الطبيعة هى مبدأ أول للحركات والسكنات التى تكون بالطبع ، وذكر فى هذا الموضع أن الكيفيات المشتدة والضعيفة — التى يكون الاشتداد والضعف فيها أحد أنواع الحركات — منبعثة عن الصور النوعية .

فنبه ههنا على أن الصور النوعية هى الطبائع بعينها بالذات ، فهى باعتبار كونها مبادئ للحركات والسكنات ، طبائع ؛ وباعتبار كونها مقومات للهوى ، صور ؛ وباعتبار كونها مبادئ المتغيرات فى غيرها ، قوى .

(٤) أقول : قال الشيخ فى الشفاء : [لكن قوماً قد اخترعوا فى قرب زماننا هذا ، مذهباً غريباً ، وقالوا : إن البسائط إذا امتزجت ، وانفعل بعضها عن بعض ، تأدى ذلك بها إلى أن تخلع صورها ، فلا تكون لواحد منها صورته الخاصة . وليست حينئذ صورة واحدة ، فتصير لها هيولى واحدة ، وصورة واحدة] .

فإنهم من جعل تلك الصورة أمراً متوسطاً بين صورها .

ومنهم من جعلها صورة أخرى من النوعيات .

فقلوه ههنا : [لم تفسد قواها] .

إشارة إلى إبطال ذلك المذهب .

والحجة عليه أنه لا مزاج حينئذ ، بل هو فساد ما ؛ وكون ؛ لأن المزاج إنما يكون عند

بقاء الممزجات بأعيانها .

(٥) بل استحالت في كیفیاتها المتضادة المنبعثة عن

(٥) يريد تحقيق ماهية المزاج ، فالعناصر إذا امتزجت أو تفاعلت ، فلا يمكن أن يفعل كل واحد منها في الآخر ، من حيث أن يفعل عن ذلك الآخر . لأن الفعل إذا كان متقدماً على الانفعال ، صار الغالب مغلوباً عن مغلوبه . وإن كان متأخراً عنه ، صار المغلوب غالباً على غالبة . وإن حصل معاً ، كان الشيء الواحد غالباً ومغلوباً معاً ، عن شيء واحد . وكلها محال .

فلذن يفعل كل واحد منها بصورته ، وينفعل في كیفيته ، ولا يمكن بالعكس ؛ لأن الانفعال في الصورة يقتضي الانفعال في الكيفية الصادرة عنها ؛ إذ المعلولات تابعة لعللها ، ولا ينعكس . بل إنما تكسر الصور ، وتنكسر الكيفيات ، وهناك تستحيل العناصر في الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور ، حتى تحصل بينها كيفية متوسطة ، تستبرد بالقياس إلى حارها ، وتستسخن بالقياس إلى باردها .

وكذلك في الرطوبة واليبوسة .

ويتشابه الجميع في تلك الكيفية .

فتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج .

فقله : [بل استحالت في كیفيتها] إشارة إلى حركة الأسطوانات في الكيفيات ؛ لأن الكيفية نفسها لا تتحرك ولا تستحيل ، بل تبدل . ومحلها يستحيل فيها . وقوله : [المتضادة] .

أي المتخالفة .

قال الفاضل الشارح : لو حمل هذا التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين في غاية الخلاف ، لما كان هذا الحد متناولاً للمزاج الثاني الواقع بين أسطوانات ممتزجة قد انكسرت كیفیاتها بحسب المزاج الأول] .

فلذن ينبغي أن يحمل على التخالف فقط حتى يتناولهما معاً .

وقوله : [متفاعلة فيها] أي الاستحالة تكون في حال تفاعل الصور في الكيفيات .

وقوله : [حتى تكتمل كيفية متوسطة توسط ما] أي إذا كان الحار مثلاً عشرة أجزاء ، والباردة خمسة أجزاء ، كانت الكيفية المتوسطة أقرب إلى الحرارة منها إلى البرودة ،

قواها ، متفاعلة فيها . حتى تكتسى كيفية متوسطة توسطاً ما ،
في حد ما ، متشابهة في أجزائها . وهى المزاج .

على نسبة الثلث والثلثين . فلا تكون كيفية متوسطة على الإطلاق دائماً . بل
توسطاً ما .

قوله : [في حد ما متشابهة في أجزائها] وفى بعض النسخ [متشابهة في أجزائها]
أى في حد من الحدود التى لا تنتهى بين الأطراف . وذلك الحد يكون متشابهاً
في أجزاء الأسطقسات ، أو كيفية التى في ذلك الحد تكون متشابهة ، فتكون
حرارة الجزء النارى كحرارة الجزء المائى .

فهذا بيان ما فى الكتاب .

وقال الفاضل الشارح : [أمر المزاج مبنى على إثبات الاستحالة . والشيخ لم يشبها إلا
في الحار والبارد] .

أقول : وجود المركبات المتشابهة الأجزاء . التى ليست فى ميعان الهواء . وجمود
الأرض . دليل على وجود كيفية المتوسطة بينهما ، وهى لا تحصل إلا بالاستحالة فيها .
وهنا بحث : وهو أن يقال : إنكم حكمتكم - فيما مر - أن الصور إنما تفعل فى سائر
المواد بالكيفيات الفعلية . وههنا جعلتم الصور فاعلة . والكيفيات منفعة . فقد ناقضتم
كلامكم بوجهين :

أحدهما : أنكم جعلتم الصور ههنا فاعلة بذاتها . لا بتلك انكيفية .

والثانى : أنكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعة .

والجواب : أنا لم نجعل الكيفيات أنفسها منفعة . بل المنفعة هى المادة ، لكن
انفعالها هو استحالتها فى تلك الكيفيات .

وأيضاً لم نجعل الصور فاعلة فى غير موادها . بذاتها . بل بتلك الكيفيات .
وبيان ذلك أن الصورة النارية ، مثلاً . هى المبدأ لحصول الحرارة فى مادتها ، فإن
انفردت ففعلت فعلها ذلك بذاتها . وانفعلت المادة عنها . فحصلت الحرارة فى المادة شديدة .
وإن امتزج الماء بها أثرت هى أيضاً بتوسطها حرارتها تلك . فى مادة الماء الباردة ، بسبب
الصورة المائية . فكان تأثيرها فيها نقصان برودتها ، كما ذكرنا فى المبل . سواء .

الفصل الرابع والعشرون

وهم وتنبيهه

(١) ولعلك تقول : لا استحالة في الكيف وفي الصورة أيضاً ،

ولم يسخن الماء في جوهره ، بل فشمت فيه أجزاءً نارية داخلته .
ولا ما يظن أنه برد ، بل فشمت فيه أجزاءً جمادية مثلاً .

ولو كانت تلك المادة خالية عن البرودة ، لفعلت فيها حرارة ، وفعلت فيها أيضاً صورة الماء في مادة النار مثل ذلك . حتى استقرت الكيفية المتوسطة في المادتين متشابهة .

والدليل على أن الصورة إنما تفعل في غير مادتها ، بتوسط الكيفية — أن الماء الحار إذا امتزج بالماء البارد انفعلت مادة البارد من الحرارة ، كما تنفعل مادة الحار من البرودة . وإن لم تكن هناك صورة مسخنة .

فإذن ظهر أن الفاعلة هي الصورة بتوسط الكيفية ، وأن المتفعلة هي المادة المستحيلة في الكيفية ، لا الكيفية .

(١) أقول : قد تبين ، مما مضى ، أن القول بالمزاج مبنى على القول بالاستحالة ؛ فإن الكيفية المسماة بالمزاج إنما تتحصل بعد استحالة الأركان ، وهو أيضاً مبنى على القول بالكون ؛ فإن الأجزاء النارية المخالطة للمركبات ، لا تهبط عن الأثير — كما ر — بل تتكون هناك .

وكان في المقلعتين من ينكرهما معاً ، كانكساغورس وأصحابه القائلين بالخليط ، فإنهم كانوا ينكرون التغير في الكيفية ، وفي الصورة ، ويزعمون أن الأركان الأربعة لا يوجد شيء منها صرفاً ؛ بل هي مختلطة من تلك الطبائع ، ومن سائر الطبائع النوعية . وإنما يسمى بالغالب الظاهر منها . ويعرض لها عنده لاقاة الغير أن يبرز منها ما كان كامناً فيها ، فيغلب ويظهر للحس بعد ما كان مغلوباً غائباً عنه ، لا على أنه حدث ، بل على أنه برز . ويكمن فيها ما كان بارزاً ، فيصير مغلوباً وغائباً ، بعد ما كان غالباً وظاهراً .

وبإزاءهم قوم زعموا : أن الظاهر ليس على سبيل بروز ، بل على سبيل نفوذ من غيره فيه ، كالماء مثلاً . فإنه إنما يتسخن بنفوذ أجزاء نارية فيه من النار المحاورة له .

(٢) فإن قلت ذلك ، فاعتبر حال المحكوك ، والمخلخل ؛

والمخفض ، حين يحمى من غير وصول نارية غريبة إليه .

(٣) واعتبر حال المسخن في مستخصف ، وفي متخلخل :

والمذهبان متقاربان ؛ فإنهما يشتركان في أن الماء مثلاً ، لم يستحل حاراً ، لكن الحار نار تخالطه .

ويفترقان بأن أحدهما يرى أن النار برزت من داخل الماء ، والثاني يرى أنها وردت عليه من خارجه .

وإنما دعاهم إلى ذلك ، الحكم بامتناع كون الشيء عن لا شيء ، وامتناع صيرورة شيء شيئاً آخر . فالشيخ لما فرغ من تقرير المزاج ، اشتغل بالتنبيه على فساد هذين المذهبين ؛ فإن القول بالمزاج لا يمكن مع القول بهما .

وقدم الرأي الأخير لأنه أشبه بالممكن . فقرر أولاً مذهبهم ، وهو ظاهر ، ثم اشتغل بالتنبيه على فساده . واستدل على ذلك بخمسة أمور من المشاهدات .

(٢) أقول : هذا أول استدلالاته ، وهو الاستدلال بحدوث السخونة عند الحركة العنيفة فيما يغلب عليه أحد العناصر الثلاثة الباقية من غير وصول نار غريبة يمكن نفوذها في المتسخن .

فالمحكوك هو الشيء اليابس الصلب الذى يماسه مثله مماسة عنيفة ، كخشبتين يابستين ؛ فإن المحكوكه منهما تحمى ، بل تحرق من غير نار ، وهو مما تغلب عليه الأرضية .

والمخلخل . هو الذى يجعل قوامه بالفسر ، رقيقاً متخلخلًا ، كهواء الكبر ، بإلحاح النفخ عليه ، ومنع الهواء الحار من الدخول إليه ؛ فإنه يتسخن لا محالة ؛ وذلك لأن السخونة تستلزم التخلخل ، فالحركة الشديدة المقتضية لرقق القوام تقتضى السخونة أيضاً .

والمخفض : هو الجسم الرطب كالماء ونحوه الذى يحرك تحريكاً شديداً ، فإنه يتسخن أيضاً .

(٣) أقول : وهذا استدلال ثان ، وهو أن المائعتين المتشابهين إذا سخنا في إنائين ، أحدهما مستخصف - أى مستحكم الجرم كالنحاس مثلاً - والثاني متخلخل - أى متخلخل في الوضع . بمعنى الاشتغال على الفرج والمسامات الصغيرة ، كالخزف ؛ فلو كان

هل يمنع الاستخصاف نفوذ ما يتسخن بالفشو فيه ، على نسبة قوامه ؟

(٤) وهل الامتلاء من مصموم مفدوم ، يمنع البلاغ في التسخن لمنع الفشو - وفي بعض النسخ « ممتنع الفشو » - إذا كان لا يخرج منه شيء يعتد به ، حتى يخلف مكانه فاش يعتد به ؟

(٥) واعتبر حال القماقم الصياحة .

(٦) وانظر ما بال الجمد يبرد ما فوقه ، والبارد من أجزائه

لا يصعد لثقله *

التسخن بنفوذ النار وفشوها في المائع ، لوجب أن يتسخن الذي في المتخلخل ، قبل الآخر ، على نسبة القوامين ، لسهولة النفوذ فيه ، دون الآخر ، وليس الأمر كذلك .

(١٤) صمام القارورة سدادهما ، وفيدامها ما يوضع في فيها .

وهذا استدلال ثالث ، وهو أن امتلاء الإناء المصموم ، يجب - على تقدير ذلك المذهب - أن يمنع عن التسخن ما فيه تسخناً بالغاً ، لامتناع دخول شيء يعتد به فيه ، إلا بعد خروج شيء عنه ، إذا التداخل محال ، وليس كذلك .

(٥) أقول : وهذا استدلال رابع ، وهو أن القمقمة ، إذا ملئت ماء ، وشد رأسها شداً محكماً ، ووضعت على نار قوية ، فإنها تنشق بعد صيرورة أكثر ماؤها ناراً ، وتصبح صبيحة عظيمة هائلة ، تنفر عنها الدواب والبهايم . وهي من حيل المتحاربين .

فحلوث السخونة والنار داخلها ، مع امتناع دخول النار فيها وخروج الماء منها ، يدل على الاستحالة والكون معاً .

(٦) وهذا استدلال خامس ، وهو أن الجمد يبرد ما يوضع فوقه . والأجزاء الباردة لا تتصعد بالطبع ، ولا قاسر هناك . فإذا هي الاستحالة .

الفصل الخامس والعشرون

وهم وتنبيهه

(١) أو لعلك تقول : إن النارية كامنة يبرزها الحك والخضخضة ، من غير تولد سخونة ولا نارية .

(٢) فهل يسعك أن تصدق بوجود جميع النارية المنفصلة عن خشبة الغضى فيها ، مخلفة لبقية منها ، فاشية في ظاهر وقول الفاضل الشارح : [إن الجسم البارد بالطبع ، إذا وضع فوق الحمد ، فلهه يتبرد بالطبع] مردود ؛ لأنه يقتضى أن يتبرد مثله ، من غير وضع على الحمد ، مثل تبرده .

(١) هذا هو المذهب الآخر ، القائل بالكمون والبروز . وإنما اقتصر على الحك والخضخضة ؛ لأن كمن النار فيما يغلب عليه أن يكون بارداً بالطبع . أغرب .

وقال الفاضل الشارح : [وذلك لأن لهم أن يقولوا : الهواء حار بالطبع ، وتأثير الخلخلة فيه تصفيته عما يخالطه من الأرض والماء ، حتى تظهر كلفته . ولا تازم على ذلك استحالة] .
(٢) نبه على فساد هذا المذهب بأن النارية الكثيرة التى تنفصل عن خشبة الغضى ، منها ما ينفصل - ويبقى في ظاهر جمرها وباطنها ما يبقى - لا يمكن أن تكون موجودة بالفعل في باطنها على سبيل الكمون غير محرقة إياها .

وكذلك النارية الفاشية في الزجاج الذائب ، لو كانت قبل ذلك في الزجاج موجودة لكانت مبصرة ، كما كانت بعد البروز مبصرة ؛ إذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ فيه ، والإحساس بما في باطنه .

بل لو لم تكن في الغضى إلا النارية الباقية بعد التجمد ، لامتنع التصديق بوجودها بالفعل فيه ، وجوداً لا يبرزه الرض والسحق ، ولا يدرك باللمس والنظر ، فكيف يمكن أن تصدق بوجود جميع تلك النارية التى انفصلت عنها حالة الاشتغال مع هذه الباقية .
والمراد من قوله : [ثم الكلام بعد هذا طويل] .

الجمر وباطنه ، وتحس فاشية في جميع جرم الزجاج الذائب عند استشفاف البصر . فلو لم يكن في الخشبة من النارية إلا الباقي فيه عند التجمر ، لكان لا يسعك أن تصدق بكمونه كموناً لا يبرزه رضٌ ولا سحقٌ ، ولا يلحقه لمس ولا نظر ، فكيف ولو كان هناك كمون وبروز ، لكان أكثر الكامن برز ، وفارق .

ثم الكلام بعد هذا طويل .

الفصل السادس والعشرون

نكتة

(١) اعلم أن استضاءة النار الساترة لما وراءها ، إنما يكون

أن لا يبطال احتجاجات أصحاب هذا المذهب ، وذكر ما يرد عليهم من سائر الوجوه بالتفصيل ، بيانات كثيرة ، لكن لما كان فيما أوردناه كفاية ، كان الكلام فيما بعد ذلك يقتضى تطويلاً .

واعترض الفاضل الشارح : [بأن حرارة الأدوية الحارة كالفرقيون ، إنما تكون لكثرة الأجزاء النارية التي فيها ، مع أنها غير ظاهرة للحس عند السحق والرض ، فلم لا يجوز أن يكون ههنا مثله ؟]

فإن قيل : ليس فيها أجزاء نارية ، لكن تستخن بدن الحى عند انفعاله عنها بالخاصية ؛ كان قولاً بأنها تسخن بالخاصية ، لا بالكيفية ، وهذا خلاف ما قالته الأطباء .

والجواب : أن الأجزاء النارية التي في الفرقيون إنما لا تظهر للحس لكونها منكسرة الكيفية للمزاج ، فإن قالوا بمثله ، ناقضوا مذهبهم ، وإلا لزمهم ما مر .

(١) أقول : يريد بيان أن النار المريئة ليست ببسيطة ، والبسيط شفاف لا لون له .

ذلك لها ، إذا علقتم شيئاً أرضياً ينفعل بالضوء عنها ، وكذلك أصول الشعل .

وحيث النار قوية ، هي شفافة لا يقع لها ظل ، ويقع لما فوقها ظل عن مصباح آخر .

(٢) وربما كان انفراجه وتحججه وانتشاره ، أكثر من حجم الشفاف ، حتى لا يكون لقائل أن يقول : إن الشفيف للانتشار ، وخلافه لاستحداد الصنوبرية مستخرصة النار .

فالمراد باستضاءة النار ، شعلتها . وقيدها بقوله : [الساترة لما وراءها] .

ليستدل بذلك على كونها مشتملة على أجزاء أرضية .

ثم ذكر علة كونها مستضيئة ، وهو انفعال الأجزاء الأرضية عنها بالضوء ، فبذلك على أن النار الصرفة شفافة ، لعدم ما يقبل الضوء عنها .

ثم استدل على ذلك أيضاً بأن النار القوية المتمكنة من الإحالة التامة للأجزاء الأرضية ، كما في أصول الشعل . وحيث تكون النار قوية من مائت أجزائها ، إنما تكون شفافة ينفذ البصر فيها ، عديمة الظل ، غير ساترة لما وراءها .

ثم قال : [ويقع لما فوقها ظل] .

أى لرأس الشعلة .

(٢) هذا جواب عن سؤال ذكره بعده ، وهو أن يقال : لعل الشفيف وعدم الظل في أصول الشعل ، كانا لانتشار أجزاء النارية وتفرقها هناك . وعدم الشفيف والظل فيما فوقه ؛ لاكتنازها واجتماعها ؛ وذلك لأن شكل الشعلة يكون في الأكثر مخروطاً صنوبرياً ، فالأجزاء تنتشر في قاعدة المخروط ، وتجتمع في رأسه .

وأجاب بأنه ربما لا يكون شكله كذلك ، بل كان بالعكس ، فكان انفراج رأس الشعلة وتحججه — أى عظمه وانتشاره — أكثر من حجم الشفاف الذى هو أصلها . ومع ذلك يكون الشفيف وعدم الظل في الأصل دون الرأس .

- (٣) فبين من هذا أن النار البسيطة شفاقة كالهواء .
- (٤) وإذا استحالَت إليها النار المركبة ، التي تكون منها الشهب ، استحالة تامة ، شفت ، فظن أنها طَفِثَتْ .
- (٥) ولعل ذلك من أسباب طفوئها أحياناً عندنا .
- (٦) والأشبه أن أكثر السبب في ذلك عندنا ، استحالة النارية هواءً ، وانفصال الكثافة الأرضية دخاناً ، الذي كلما قويت النار قل ، لأنها تكون أقدر على إحالة الأرضية بالتام ناراً ، فلم يبق ما يكون دخاناً بقاءه في النار الضعيفة .

(٣) فهذا هو النتيجة لا مضي .

(٤) أقول : المتحلل اليابس المتصعد لاكتساب الحرارة — أعنى الدخان المرتفع من الأرض — إنما يعلو البخار ، لأن اليابس أكثر حفظاً للكيفية الفعلية ، وأشد إفراطاً فيها لذلك . فإذا بلغ الجو الأقصى الحار بالفعل ، لبعده عن مجاورة الماء والأرض ، ومخالطة أجزائها ، وقربه من الأثير ؛ اشتعل طرفه العالى أولاً ، ثم ذهب الاشتعال فيه إلى آخره ، فرقى الاشتعال ممتداً على سمت الدخان إلى طرفه الآخر ، وهو المسمى بالشهاب .

فإذا استحالَت الأجزاء الأرضية ناراً صرفة ، صارت غير مرئية لعدم الاستضاءة ، فظن أنها طَفِثَتْ ؛ فليس ذلك بطقوء .

(٥) أقول : وهو كما إذا ألقينا شريحة في تنور مثلاً ، مشتعل مسرع ، صارت النار فيه شفاقة لقوتها ، فإن الشريحة تشتعل ثم تنطفئ .

(٦) أقول : وذلك لأن النار عندنا تكون في الأكثر ضعيفة ، لإحاطة أضدادها بها ، فتستحيل هواءً ، وتنفصل الأرضية عنها دخاناً ، ثم يبين حال إحالتها الأرضية بحسب قوتها وضعفها .

(٧) وهذه النكتة غير مناسبة بحسب النوع للغرض ،
ومناسبة بحسب الجنس .

الفصل السابع والعشرون

تنبيه

(١) أنظر إلى حكمة الصانع ، بدأ فخلق أصولاً ، ثم
خلق منها أمزجة شتى ، وأعدَّ كل مزاج لنوع ، وجعل إخراج
(٧) أقول : الكلام كان في المركبات ونسبتها في المزاج ، وانجر إلى أبطال المذاهب
المخالفة لذلك .

وهذا البحث لا يناسبه من حيث تعلقه بالمزاج والتركيب ، ويناسبه من حيث تعلقه
بالعناصر التي هي أصول التركيب والمزاج ؛ فكان مناسباً بحسب الجنس دون النوع .
وكان الأصوب أن يقول :

[وهذه النكتة غير مناسبة بحسب الصورة ، ومناسبة بحسب المادة] .

والغرض من إيراد هذه النكتة هو التنبيه على أن كون النار المحيطة بسائر العناصر ،
غير مرئية ، هو لبساطتها .

(١) أقول : الشيخ قد لاحظ في هذا الفصل عبارة الشيخ الفاضل أبي نصر الفارابي ؛
فإنه قال في المختصر الموسوم بـ [عيون المسائل] :

بهذه العبارة : [حكمة الباري تعالى في الغاية ، لأنه خلق الأصول ، وأظهر منها
الأمزجة المختلفة ؛ وخص كل مزاج بنوع من الأنواع ؛ وجعل كل مزاج كان أبعد عن
الاعتدال ، سبب كل نوع كان أبعد عن الاعتدال ؛ وجعل النوع الأقرب من الاعتدال
مزاج البشر ، حتى يصلح لقبول النفس الناطقة] .

فالأصول هي الأسطقسات الأربعة ، وإخراج الأمزجة عن الاعتدال هو مزاج أقرب
المعادن إلى العناصر .

الأمزجة عن الاعتدال ، لإخراج الأنواع عن الكمال ؛ وجعل

وإنما قال : [أقربها من الاعتدال الممكن] .

لأن الاعتدال الحقيقي عنده ليس بموجود .

وفي قوله : [لتستوكره] .

استعارة لطيفة منبهة على تجريد النفس ، إذ جعل نسبتها إلى المزاج نسبة الطائر إلى

وكره .

واعلم أن انكسار تضاد الكيفيات ، واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية ، نسبة مالها إلى مبدئها الواحد . وبسببها تستحق لأن يفيض عليها صورة أو نفساً تحفظها . فكلما كان الانكسار أتم ، كانت النسبة أكمل . والنفس الفائضة بمبدئها أشبه .

واعترض الفاضل الشارح : على قول الشيخ : [وأعد كل مزاج لنوع] .

[بأن كل مزاج إنما يستعد لقبول صورة لذاته ، لا يجعل غيره .

واستشهد بقوله في النقط الخامس : « إن وجود المحدث بالفاعل . وكونه مسبوقاً بالعدم ،

ليس بفعل الفاعل . بل لذاته » . . .]

وأقول : موجد الشيء هو الموجد لصفاته الذاتية . فإن فاعل السواد . هو الذي فعلاه

لوناً .

وأما قولهم : تلك الصفات له لذاته . لا بفعل فاعل . فليس معناه أنها ليست بفعل

فاعل الشيء . بل إنها إنما صدرت عن فاعل الشيء بتوسط ذات الشيء . وليست بفعل

فاعل مباين لهما ؛ فإن بعض الصفات محتاجة معهما إلى غيرهما .

واعترض أيضاً على قوله : [وأقربها من الاعتدال الممكن مزاج الإنسان] .

[بأن مباحث الطبيعة شهدت بأن أعدل الأعضاء جلد الأصابع ، وأخرجها عن

الاعتدال القلب ، فكان ينبغي أن تتعلق النفس بتلك الجلدة . لا بالقلب] .

وأقول : كون جلد الأصابع أعدل الأعضاء ، لا يقتضى كونه على أعدل الأمزجة

على الإطلاق . فإن الأعضاء من حيث هي أعضاء ليست بقريبة من الاعتدال . لغلبة

الجزأين الثقيلين عليها .

وأيضاً ليست الأعضاء مما تتعلق به النفس أولاً .

أقربها من الاعتدال الممكن ، مزاج الإنسان ، لتستوكره
نفسه الناطقة .

والمزاج المستعد لقبول الصورة الحيوانية - فضلا عن الإنسانية - ليس هو مزاج
الأعضاء ، بل هو مزاج الأرواح التي تقرب الأجزاء الثقيلة والخفيفة فيها من التساوى .
فهى أول شيء تتعلق النفوس به .
ثم إن تلك النفوس تحتاج بسبب محافظة تلك الأرواح ، وإكمالها الشخصى والنوعى ،
أولا : إلى عضو يحصر تلك الأرواح ، ويمنعها عن التفرق ، هو القلب .
ثم إلى عضو : يغذيها ، هو الكبد .
وإلى عضو : يعدها لأن تصير مبدأ للحس والحركة ، هو الدماغ .
ثم إلى سائر الأعضاء : عضواً بعد عضو ، بحسب حاجاتها في أفعالها المختلفة المترتبة
إلى أن تنتهى إلى جلد الأئمة وغيره .
فيتم بجميع ذلك ، التشخيص ، على التفصيل المذكور في كتب الطب .
فهذا وأمثاله ليس مما يحتق على الناظر في كتبهم ، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له
من نور .